سمحت الأزمات المالية العالمية بالكشف عن العديد من حالات الفساد المالي والمحاسبي، الأمر الذي أدى إلى البحث بجدية عن أسباب هذه الأزمات المتكررة والمتشابهة في كثير من الأحيان، فوجد أنها ناتجة عن غياب الشفافية و الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصالح مع المؤسسة حول نتائجها، ووضعها المالي الفعلي، لذلك وجب توفر أنظمة محاسبية جيدة، وإرساء مفهوم الإفصاح المحاسبي، بالشكل الذي يسمح للمعنيين باتخاذ قرارات استثمارية صحيحة، وهذا كله ضمن إطار لحوكمة المؤسسات، يسمح بتوجيه أعمال المؤسسة، ومراقبتها على أعلى المستويات، من أجل الوفاء بالتزاماتها من جهة، ومن جهة أخرى الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

لقد حاولنا في هذه الدراسة إضافة إسهامات فكرية تتعلق بالإفصاح المحاسبي وهو من الوظائف الأساسية في المحاسبة من جهة، ومن جهة أخرى تتعلق بوظيفة لا تقل أهمية عن الوظيفة السابقة ومكملة لها، ألا وهي المراجعة الخارجية حيث أن الربط بين الوظائف المحاسبية والتدقيقية قلما تناولته الأدبيات المحاسبية التدقيقية سابقا لتحديد مسؤولية إدارة الشركة عن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها وعرض القوائم المالية ومدى الدور الذي يقع على مراقبي الحسابات في التحقق من توافرها، ومن أجل الإحاطة بالموضوع قامت الباحثة بمعالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى ففي الجزء النظري تناولنا فصلين تعرضنا في الفصل الأول الإطار العام للإفصاح المحاسبي وفي الفصل الثاني إلى المراجعة الخارجية أما الدراسة الميدانية قمنا باستخدام أسلوب الاستبيان من أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث.

- **تتذكير بالمشكلة:**

وانطلاقا من إشكاليتنا المطروحة : **إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية** ،وبعد ما تم عرضه في الدراسة النظرية والميدانية وإجراءات التحليل الإحصائي المطلوب،يمكن ذكر نتائج اختبار الفرضيات والدراسة والتوصيات كما يلي:

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

انطلاقا من الجانب النظري والدراسة الميدانية ، توصلت الطالبة بعد اختبار الفروض إلى ما يلي :

1. **الفرضية الأولى** : تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومات محاسبية دقيقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومساعدتهم في إتخاذ قرارهم تجاهها، ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية، كذلك إعطاء حق متكافيء لكل المساهمين بالحصول على نفس درجة الإفصاح؛

2. **الفرضية الثانية** : تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية وتحديد أغراض التي تستخدم فيها، وتحديد غرض استخدام المعلومات المحاسبية بدقة، إضافة إلى تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها مع تحديد طرق الإفصاح المتبعة وتوقيت الإفصاح المحاسبي المناسب؛
3. **الفرضية الثالثة:** تعتبر طريقة العرض في صلب القوائم المالية من أهم الطرق المتبعة في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ولكن لا يمكن الإستغناء عن بقية الطرق لأنها تزيد من درجة الإفصاح ؛
4. **الفرضية الرابعة:**نعم، هناك أسس ومباديء تظبط الممارسات المهنية للمراجع الخارجي حتى يتوصل لإبداء رأي فني محايد مستقل وموضوعي حول مصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة وتم التطرق إليها في صلب البحث؛
5. **الفرضية الخامسة:** إن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية من طرف المؤسسة ليست كافية لإحتياجات المستفيدين منها لإتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة،بل يجب إضافة معلومات أخرى في قوائم إضافية والملاحظات والهوامش و الجداول و المصطلحات التفسيرية؛
6. **الفرضية السادسة:**توجد علاقة بين مستوى أداء المراجع الخارجي لعملية التدقيق و إتباع المؤسسات للمباديء المحاسبية وخصوصا الإفصاح، حيث أن اتباع إدارة المؤسسة لكل طرق الإفصاح في قوائمها المالية مع وجود الرغبة لديها في الإفصاح ينتج عنه سهولة في عمل المراجع مع قلة احتمال خطأ المراجع في مهمته؛

- **نتائج الدراسة:**

1. **تسهيل عمل المراجع الخارجي** :فمن الطبيعي ملاحظة فرق كبير في الجانب العملي ، بين مراجعة قوائم مالية غامضة ومراجعة قوائم مالية واضحة وشفافة أو أقرب إلى الشفافية، فالأولى تحتاج إلى جهد ووقت كبير من طرف المراجع في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة فيها ، والوصول إلى الرأي السليم تجاهها ،كذلك تكون احتمالية خطأ المراجع في تقديراته واردة في حال اتباع أساليب احتيالية ناجعة من طرف محاسبي المؤسسة القائمين بإعداد القوائم المالية، أما الثانية فلا تتطلب نفس الوقت والجهد الطويلين بالرغم من غريزة الشك الموجودة لدى المراجع التي تجعله لا يثق في القوائم التي تعطى إليه ، وفي هذه الحاله

تقل احتمالية خطأ المراجع في تقديره ويكون تقرير المراجع أكثر صدقا وموضوعية نضرا لتوافر معلومات واضحة ما يساهم في استفادة مستخدمي تلك القوائم المالية في اتخاذ قرارات صائبة ؛

2. **الثقة بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع الخارجي**: نظرا لأهمية رأي المراجع الخارجي واهتمام مستخدمي القوائم المالية به ،فعند اتمام المراجع الخارجي لمهمته في مراجعة قوائم المؤسسة وإبداء رأيه المناسب ،يطلع المستخدمون على هذا الرأي ويأخذون به ، وفي حالة توافق رأيه وتنبؤاته مع الواقع يكسب المراجع ثقة المستخدمين مما ينعكس إيجابا سمعته كمراجع ناجح بين بقية المراجعين ؛
3. تقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية للشركة على عاتق الإدارة حيث تستند إلى معايير وأعراف محاسبية متعارف عليها وسياسات محاسبية ملائمة ورقابة داخلية جيدة وتكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين،وإن تم الإستعانة بمراقب حسابات خارجي لا يعفي هذا الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية؛
4. على إدارة المؤسسة التقيد بكل المباديء والفروض الخاصة بالإفصاح المحاسبي وإتباعها دون التقصير في إعداد القوائم المالية لضمان حقوق مستخدميها؛
5. يجب على المؤسسة عدم التمييز بين مساهميها من ناحية حجم ونوع المعلومات المفصح عنها لأن هذا واجب عليها تجاه مساهميها؛
6. يجب اهتمام المنظمات الدولية للمحاسبة بتسليط الضوء أكثر و الإهتمام بدور إدارة المؤسسة في التقليل من أخطاء المراجعة.

- **التوصيات:**

بعد استخلاص نتائج الدراسة في شكل اشكالية وفرضيات البحث يمكن اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية ويمكن أن نوردها كما يلي:

1. ينبغي على مجلس الإدارة تنظيم قوائم مالية منفصلة لزيادة الإفصاح وطمأنة مستخدمي القوائم المالية، وتستعمل تلك القوائم للإفصاح عن بعض الأمور المهمة الإضافية؛
2. يجب مراعات الأمور الأكثر أهمية وما يهم الجمهور كربحية السهم الواحد وعدم ادراج المعلومات التي لا تهم المستخدم كي لا تختلط الأمور عليه؛
3. نرجو من المنظمات الدولية المعنية بالإفصاح المحاسبي أن تطور أكثر من القوانين الردعية ؛

4. اهتمام إدارة الشركات بوضع نظام رقابة داخلي سليم حيث يعتبر نقطة الإرتكاز التي يعتمد عليها المراجع الخارجي ولذلك يجب عليه فهم نظام الرقابة الداخلية ليتمكن من التخطيط ولتحديد مدى الاختبارات التي سيقوم بها فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة وإنما يحدد أيضًا درجة العمق المطلوبة في فحص تلك الأدلة كما يتوجب على المراجع إبلاغ إدارة الشركة عن أي ضعف في نظام الرقابة الداخلية ومتابعة إصلاح ذلك؛
5. يجب أن يتصف المراجع بالعقلانية بما يمكن اكتشافه من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة والاحتيال الجوهري فمن الصعب أن يتحمل المراجع مسؤولية عدم اكتشاف الغش نظرًا لوجود جوانب قصور متأصلة في عملية المراجعة تحول دون اكتشاف حالات التزييف والتواطؤ في بعض الحالات؛
6. يجب على مكاتب المراجعة الحرص على اختيار مراجعين ممن تتوافر لهم درجة كافية من التأهيل والكفاءة، ويجب متابعتهم من حيث الإشراف والتكوين المستمر.

- **آفاق البحث:**

تناول هذا الموضوع أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية، فهذه الدراسة في فك بسيط لجزء كبير من التعقيد وهذه الدراسة المتواضعة لا تخلو من النقائص ككل بحث ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي الصفحات، نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث مستقبلية نذكر منها:

- دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل جودة المراجعة الخارجية ؛
- مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الخارجية.

**الملخص:**

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادىء المحاسبية، وهو وسيلة يعتمدها العديد من مستخدمي البيانات والمعلومات المالية بغرض الوصول إلى قرار أو إبداء رأي ما بشأن تلك المؤسسة، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية اللإفصاح المحاسبي وأثره الإيجابي على مستخدمي المعلومات المحاسبية وعلاقته بالمراجعة، وقد حاولنا التكلم عن هذه العلاقة التي لم تتطرق اليها الكثير من الدراسات رغم أهميتها، وفي دراستنا اعتمدنا على الجانب النظري المتعلق بالموضوع وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

**الكلمات المفتاحية**:الإفصاح المحاسبي،مراجعة الحسابات، المراجع الخارجي، مستخدمي القوائم المالية، تدقيق الحسابات،

Summary:

The accounting disclosure is considered one of the most important accounting principles, and it's mean adopted by many users of financial data and information to make decisions or express an opinion for a company. The aim of this study is to highlight the importance of accounting disclosure, its positive impact on users of financial information and its relationship to the audit, we have to elaborate on this relationship which was not covered in many studies despite its importance. To achieve the objectives of study, We relied on the theoretical side of the matter through formulation of some hypotheses.

Key words: accounting disclosure, audit, the external auditor, users of financial statements, audit,

## تمهيد

إن للإفصاح المحاسبي دورا هاما ومميزا في أي مؤسسة كانت فهو يحقق في حال توفر جو من الثقة بين المتعاملين حيث يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.

ويعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من المبادئ التي يمكن ان تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية، ونظرا لزيادة الطلب على الإفصاح كأحد الحلول التي يمكن أن تساعد في تحسين البيئة الاقتصادية، سنحاول في هذا الفصل معالجة مجموعة من المباحث تبين أهمية الإفصاح المحاسبي وأهم العناصر المتعلقة به :

المبحث الأول يتمثل في ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني عموميات حول الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثالث أسباب زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي ،معوقاته وشروطه.

## المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المفاهيم والمباديء التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض أهمها إتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل في المؤسسات.

### المطلب الأول : نشأة ومفهوم الإفصاح المحاسبي

تتعدد وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة، ويعود ذلك للإختلاف في مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فنجد أنه يختلف مفهوم الإفصاح بين معدي القوائم المالية و لدى مدققي الحسابات والمستثمرين والمساهمين، إضافة إلى آراء الجهات الرقابية والمهنية كمديريات الضرائب والبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية المختلفة أيضا.

#### الفرع الأول : نشأة الإفصاح المحاسبي

إن تطور نظم الإفصاح المحاسبي كانت مواكبة إلى حد كبير لتطور الانظمة المحاسبية ففي ظل المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد للشركات في تلك الفترة، ولم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم، فحاجة الملاك للمعلومات من الممكن تلبيتها من خلال الإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للشركة لما يتمتع به الملاك من حق الوصول إلى دفتر أو سجل الشركة، ومع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت إلى السطح شركات ضخمة من نوع جديد تعرف بالشركات المساهمة يملكها عدد كبير من المساهمين من الممكن أن ينتموا إلى فئات مختلفة من حيث المستوى الثقافي أو الإقتصادي الخ...، وحيث يصعب على الملاك إدارة تلك الشركات بأنفسهم تم الفصل بين الإدارة والملكية لهذه الشركات، كما أصبح هناك تنوع وتعدد للأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه المؤسسات مثل البنوك التجارية[1].

وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى 1929-1933 حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه ولكن بعد تلك الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية(مثل المعهد الأمريكيAICPA والإتحاد الامريكي للمحاسبة AAA) خلال الفترة 1933-1973 إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما خصوصا على الإفصاح المحاسبي فمنذ عام 1933 أكد المعهد

[1] محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**،مصر، ايتراك للطباعة والنشر ،2005،ص ص 578-579.

الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الامريكية (SEC) منذ تأسيسها في عام 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم[1].

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، اذ فرضت على المحاسبين ان يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الاسواق كنظرية المحفظة* مثلا Portfolio Theory وفرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة اخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق سنة 1974 شهدت حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيستين هما إتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها في المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، والمستثمرين ،والمقرضين[2].

**الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي**

الإفصاح في **اللغة العربية**، هو (الفصاحة) والبيان، ويقال رجل (فصيح) وكلام فصيح أي بليغ. ولسان فصيح أي طليق. (فصاحة الرجل) انطلاق اللسان بكلام صحيح واضح، ويقال (أفصح الصبح) أو أفصح الأمر أي وضع وبدأ في الظهور. وتعنى Disclosure إفشاء ،وكل ما يكشف عنه [3].

والإفصاح هو الإعلان عن شيء أو نشره، أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجها إلى شريحة معينة ومحددة من المجتمع ،وقد يكون الإفصاح تثقيفيا أو توجيهيا أو إلزاميا حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه[4].إن عملية الإفصاح تشمل عدم التستر عن الشيء،نشر الشيء، وضعه تحت الضوء،كشف أو فضح الشيء[5].ويقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة[1].

---

[1] حنان رضوان حلوه ،**النموذج المحاسبي المعاصر ،من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة** ، الأردن،دار وائل للنشر، ط2 ، 2006، ص ص 471-472.

*تشرح **نظرية المحفظة الحديثة** العلاقة ما بين العائد المتوقع للاستثمار وبين مستوى المخاطرة، وكيفية استخدام التنويع للوصول إلى العائد المتوقع الأمثل ضمن مستوى مخاطر معين.

[2] أحمد مخلوف ،مداخلة بعنوان: **الأزمة العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات** ،الملتقى الدولي حول:الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر ،ص 10.

[3] أحمد علي خضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات** ، مصر، دار الفكر الجامعي، ط1 ،2012، ص52.

[4] جورج توما بيداويد، **الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الاعمال التجارية العربية في أستراليا** ،مذكرة دكتوراه ،دراسة منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،كلية الإدارة والاقتصاد،تخصص محاسبة،الدنمارك،2012 ،ص 1.

[5] المرجع السابق، ص1.

أما "**محاسبيا**، هو أية حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقة بها، والتي تبين بشكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الاقتصادية " [2].

وقد عرفه كل من خالد أمين و عرفه مطر على أنه [3]:

حيث عرفه **خالد آمين** "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة ".

كما **عرفه مطر** "بأن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

كما تم تعريف الإفصاح من قبل **الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين** بأنه "يقصد بالإفصاح إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة " [4].

ولكن من خلال المفاهيم السابقة نلاحظ أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة فنلاحظ تفاوتاً في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعاً لظروف المنشأة وهذا بدوره أبرز عدة أنواع للإفصاح [5].

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضا روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع اعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين [6].

---

[1] مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة،الدنمارك، ص 6،متاح في الموقع: http://www.ao-academy.org/docs/academy_magazine_9.pdf، شوهد في : (2015/03/31) بتوقيت(02:30) .

[2] إبراهيم جابر السيد،**الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**،الأردن، دارغيداء، ،ط1، 2014،ص20.

[3] خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة** ،مجلة جامعة دمشق، م(18)،ع(2)، 2002، ص 153.

[4] حسين عبد الجليل آل غزوي، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية** ،مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك،كلية الإقتصاد، تخصص محاسبة ،الدنمارك ،2009،ص 11.

[5] لطيف زيود، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، م(29)، ع (1)، (2007/3/4) ص 179،بتصرف.

[6] ماجد اسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل،غزة ،2009، ص47.

ومن حيث علاقة الإفصاح بالمراجعة أشارت لجنة إجراءات المراجعة إلى أن الإفصاح هو عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، هذا ولقد حدد دستور مهنة المراجعة الصادر عن معهد المحاسبين الأمريكيين مسؤولية كل عضو من أعضاء المهنة إذا فشل في الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها للمستفيدين أو عدم كفايتها لهم[1].

ويجب أن تتميز المعلومات المفصح عنها بالخصائص التالية[2]:

- أن تكون معلومات حقيقية وصادقة؛
- أن تكون معلومات تتميز بالدقة والوضوح؛
- يجب أن يكون توقيت الإفصاح عن المعلومات مناسبا؛
- عدم تعارض تلك المعلومات مع السرية التي تؤثر في المنافسة؛
- أن يكون الإفصاح قد صدر للكافة باستخدام أي من الوسائل المختلفة.

ومن خلال التعاريف السابقه نلاحظ تركيزها على العناصر التالية :

**أولا: المعلومات[3]**

عرفت بأنها عبارة عن حقائق وأرقام ذات معنى (مغزى) ويمكن استعمالها في اتخاذ القرارات الإدارية.

**ثانيا:مستخدمي المعلومات:**نميز نوعين من مستخدمي المعلومات هما[4]:

1. فالمستخدم الداخلي يتمثل بإدارة المنشأة حيث يتم توصيل المعلومات إليه من خلال التقارير بسهولة ناجمة عن الاتصال المباشر بين المحاسب والإدارة؛

2. أما المستخدم الخارجي فيتمثل بأطراف عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والجهات الحكومية... الخ ويقتضي إيصال المعلومات إلى هذه الفئات إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل ـ قائمة المركز المالي ـ قائمة التدفقات النقدية)،ويعود هذا التميز إلى عدم تجانس مصالح هذه الأطراف الأمر الذي يدعو كل طرف منها إلى المطالبة بالإفصاح بما يتناسب مع تحقيق هدفه.

---

[1] ناصر دادي عدون، معراج هواري، **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، متاح في : www.kantakji.com/media/1405/917.doc ، شوهد في(2015/3/8) بتوقيت(15.55)، ص 5.

[2] أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص 54.

[3] عبد الكريم محمد سلمان النجار ،مدى **دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية**، مذكرة دكتوراه،دراسة منشورة، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،تخصص دراسات محاسبية ،العراق ،2012 ،ص 12 .

[4] لطيف زيود، مرجع سابق، ص 179- 180،بتصرف .

ونستنتج من كل ما سبق أن الافصاح المحاسبي هو عرض ونشر المعلومات (في القوائم المالية، الملحقات، التوضيحات، الملاحظات، والهوامش أو الجداول والملاحق ) التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بهدف مساعدتهم في اتخاذ قرارات إستثمارية أو الائتمانية أو غيرها من القرارات الاقتصادية.

## المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

### الفرع الأول : أهمية الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في إتخاذ القرارات.

ويظهر مستوى الإفصاح عند عرض القوائم المالية وما توفره هذه القوائم وملحقاتها من بيانات ومعلومات مفيدة ذات موضوعية ومصداقية ،وتبرز بشكل واضح نشاط واستمرارية الوحدة الاقتصادية، وفيما يلي عرض لبعض العوامل المتعلقة بشكل واضح بأهمية الإفصاح المحاسبي في الوحدات الاقتصادية [1]:

- تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- تساعد معلومات القوائم المالية وتقاريرها على اظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية؛
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية؛
- تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وخلافه؛
- إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية أساسا كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية؛

بالإضافة إلى نقطتين مهمتين هما:

- يلعب الإفصاح دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة كفاءة سوق راس المال متمثلا في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق راس المال[2]؛

[1] مُحَّد نواف حمدان عابد ،**دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية**،مذكرة ماجستير،دراسة منشورة ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص محاسبة، القاهرة ،2006،ص 89.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، احمد السيد سرايا، **المحاسبة والمراجعة**،مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 35.

- إعلام الأفراد والمجموعات والذين تؤثر نشاطات وعمليات الكيان على حياتهم ومستوى معيشتهم وذلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات الكيان إذا رغبوا في ذلك بعد استعراض الافصاح بالقوائم المالية [1]؛

بالإضافة إلى عناصر أخرى تتمثل في[2]:

- يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البورصات) حيث يؤدي الإفصاح الى تخفيض عدم التأكد فيما يتلعق بالاستثمار و إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- يعمل الافصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها؛
- يساعد في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
- يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفء كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال.

هذا بالإضافة إلى عدة نقاط أخرى تتمثل في [3] :

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛
- تقديم امعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات؛
- يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة؛
- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها ف صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقاءها عليها في نفس الوقت؛

---

[1] بدرة بن تومي ،آثار تطبيق **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية** ،مذكرة ماجستير، دراسة منشورة، جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،2013،ص 48.

[2] عثمان زياد عاشور، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)**، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، الجامعة الاسلامية-غزة،كلية التجارة،تخصص محاسبة وتمويل، 2008، ص25.

[3] محمد الكامل بالعيد، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**،مذكرة ماستر،دراسة منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية،تخصص دراسات جبائية ومحاسبية معمقة، 2011، ص16.

- يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي؛
- كما يؤدي إذا ما تم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ضله بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها؛

وكل ذلك وما شابه لا شك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الإفتراضات المحاسبية التي لا محل لإستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا).

## الفرع الثاني : أهداف الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية هدف وغرض ،وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة ،وتتمثل أهداف الإفصاح فيما يلي[1]:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خيالية في التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة؛
- معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الإستثمار في هذه الشركات؛
- سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها؛
- طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج اليها من يستخدمون هذه القوائم المالية بصفة أساسية؛
- حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح جميع الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تمثلت في [2]:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛

[1] وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ،مصر، دار الجامعة الجديدة ،2002، ص68.

[2] عثمان زياد عاشور،مرجع سابق، ص ص 25-26.

- تقديم المعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

## المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي.

### الفرع الأول: من حيث زاوية درجة الالتزام بالإفصاح

#### أولا: إفصاح اجباري

يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين[1].

#### ثانيا: إفصاح اختياري[2]

يتوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشآتهم أكثر من غيرهم من الخارج ،وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الإختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز إنخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمنشأة ،وزيادة إهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال، وقد يكون التقرير المالي أداة غير كاملة لإتصال المديرين بالمستثمرين خصوصا في الآتي:

1. للمديرين السلطة الأعلى للمعلومات عن منشآتهم؛
2. لا تتفق حوافز المديرين مع مصالح حملة الاسهم؛
3. عندما تكون قواعد المحاسبة والمراجعة غير كاملة ،فيمكن عن طريق آليات التعاقد ،مثل ربط مكافآت المديرين بقية الاسهم في الأجل الطويل تقريب التعارض بين المديرين وحملة الأسهم.

### الفرع الثاني: زاوية مقدار الإفصاح

#### أولا: إفصاح كافي

ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية ،وبما أن المستثمر من أهم فئات مستخدمي البيانات المالية فعن الإفصاح يكون كافيا عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تؤمنه التقارير المالية [3].

---

[1] حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة ،مداخلة بعنوان:دراسة **أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجود القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ،الملتقى الوطني:حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي والإداري، (6-7 ماي 2012)، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ص9.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**،مصر، الدار الجامعية، 2005، ص 516.

[3] بن عيشي عمار،عمري سامي، تطبيق الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،ص8، متاح: Khttp://fr.slideshare.net/fatehfateh/ss-34032975 ،شوهد في (2015/02/12).

**ثانيا: إفصاح عادل**

يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات ،ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية ،يعني تزيدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت[1].

**ثالثا: إفصاح كامل**

يشير هذا النوع من الإفصاح الى مدى شمولية التقارير المالية وأهمها تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ،ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ،ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة التواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم[2].

**الفرع الثالث: حسب مجالات الإفصاح**

**أولا: إفصاح تقليدي**

ويسمى الإفصاح الوقائي ،إذ يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المادية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن ،والهدف الأساسي من ذلك هو حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات ،لذا يجب ان تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى ولو كان ذلك على حساب استبعاد الكثير من المعلومات الملائمة[3].

**ثانيا: إفصاح إعلامي(تثقيفي)**

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الانفاق الرأسمالي ومصادر تمويلية ،ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الاضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى[4].

---

[1] عمر محمد مسلم الحوامة ،**قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي**، مذكرة ماجستير ،دراسة منشورة،جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال،تخصص محاسبة، 2010، ص 20.

[2] المرجع السابق.

[3] بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 46.

[4] ماجد اسماعيل أبو حمام،مرجع سابق، ص49.

وفيما شكل يبين أنواع الإفصاح المحاسبي :

**الشكل رقم (1–1): أنواع الإفصاح المحاسبي.**

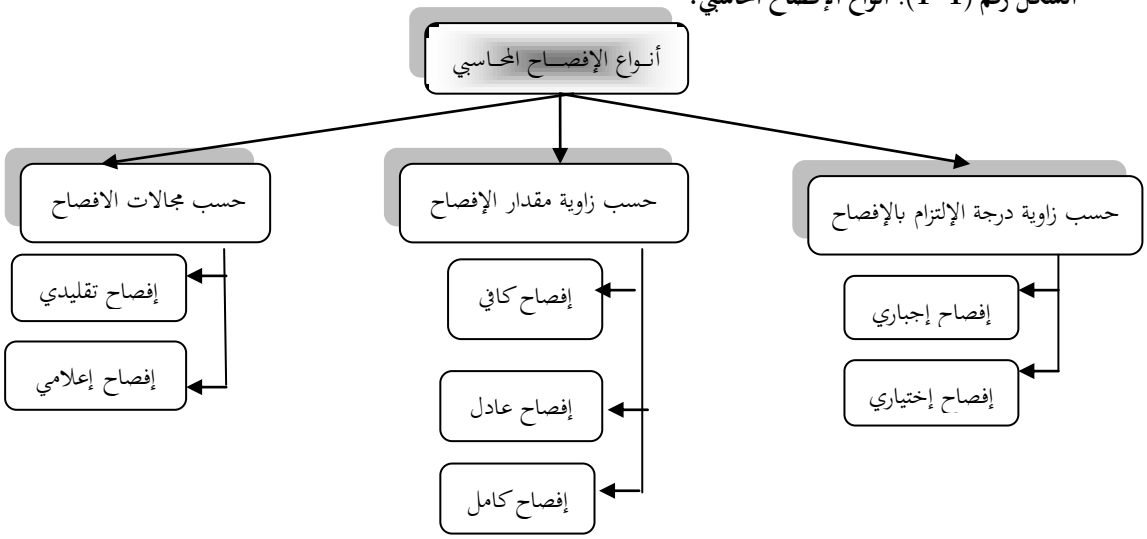


المصدر : من إعداد الطالبة من خلال المعلومات المتوفرة.

## المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

بعد التعرف على ماهية الافصاح المحاسبي ونظرا حاولنا الإحاطة بجوانب أخرى تتعلق به،تتمثل في المقومات الأساسية لإفصاح على المعلومات المحاسبية،وأهم أساليب المعلومات المحاسبية.

### المطلب الأول: المقومات الاساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

#### الفرع الأول: المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ،كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ،فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ،ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة،ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية ،الملاك الحاليون والمحتملون ،والدائنون ،والمحللون الماليون ،والموظفون ،والجهات الحكومية ،ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها[1].

وفيما يلي شكل يبين علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية:

**الشكل رقم (1–2): علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلة والخارجة .**

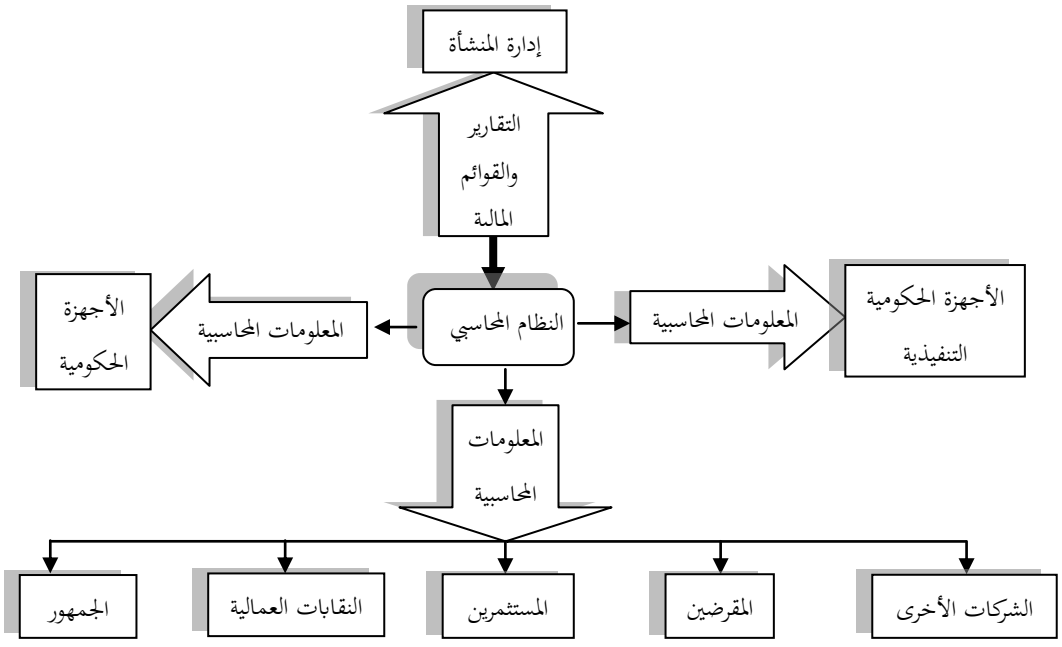


**المصدر** : محمد الكامل بالعيد، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها،مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، 2011، ص20.

[1] وليد ناجي الحيالي ،نظرية المحاسبة ،من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ,2007 , ص371.

**الفرع الثاني:تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية**

إن تحديد أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في إتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك إحتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي بإحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين، وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط وإتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة[1].

**الفرع الثالث: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها**

تتمثل الخطوة في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الارباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ،لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم، لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الإفتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم[2].

**الفرع الرابع: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك آثار مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جدا بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية

[1] مجدي احمد الجعبري،مرجع سابق، ص 7.

[2] عبد الرزاق خليل، نعيمة عبدي،مداخلة بعنوان:**الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي scf وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS**،الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة(IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعه(IAS)،13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب-البليدة ،ص6 .

عدم عرض معلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وعموما جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها ،كما يتطلب الامر في بعض الأحيان إفصاحا عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، ومن هنا يجب أن نحدد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها[1].

**الفرع السادس : توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**

يعد التوقيت المناسب واحداً من ثلاث صفات هامة لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية،والصفتان الأخريتان هما القيمة التنبؤية والتغذية العكسية. وحتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت ملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها؛ بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار، ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب[2].

## المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيرا هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:

**الفرع الأول:عوامل بيئية**[3]

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما نقارن بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية نجد الفرق جلياً بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى بتقرير الإدارة وقد أشار قانون الشركات الإنجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها

[1] معتز برهان جميل ، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال،تخصص محاسبة،2010، ص21.

[2] محمد مطر،**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**،الأردن، دار وائل للنشر،ط2، 2008،ص 356.

[3] حسين عبد الجليل آل غزوي،**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المساهمة**،مذكرة ماجستير، دراسة منشورة،الأكاديمية العربية،كلية الإدارة والإقتصاد،تخصص المحاسبة،2010، ص64.

قبل إقرارها بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية ،وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد ترجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.

**الفرع الثاني: عوامل تتعلق بالمعلومات**

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها ،بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها ،وذلك من خلال تعريف اللجنة[1].

**الفرع الثالث: عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية[2]**

عوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية مثل حجم المؤسسة ،درجة هيمنة المساهمين ،القوانين والعوامل بها الضوابط التي تستلزمها عملية التدقيق، فضلا عن عوامل اخرى توفر الإفصاح مثل التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية التعليمات الخاصة بالإفصاح داخل المؤسسات ولأغراض الضريبة ،الرقابة ...الخ.

**الفرع الرابع: المراجع الخارجي[3]**

ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها، هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح ،أهمها صافي الربح ،ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات ،وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

**المطلب الثالث : طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي**

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية ترتكز على القضايا الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة، ويشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، وهناك عدة طرق للإفصاح وإن اختيار أفضل طريقة

[1] ناصر دادي عدون،معراج هواري، **مرجع سابق**،ص8.

[2] سالم محمد عبود، **الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية**،العراق،2009، متاح في:http://jps-dir.com/Forum/uploads/1364/Isra35.pdf ، شوهد في (2015/03/12) بتوقيت(14:50).

[3] ناصر دادي عدون،معراج هواري، مرجع السابق .

للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية.ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا للإفصاح على النحو التالي:

**الفرع الأول :في صلب القوائم المالية الأساسية**

يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية أن أمكن ذلك. فالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات والتغييرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عادلة الدقة ،حيث أن لطريقة عرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، فعلى سبيل المثال ،فان تصنيف المصاريف إلى ثابتة ومتغيرة في قائمة الدخل قد يساعد قارئ البيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعا للتغير في حجم المبيعات[1].

**الفرع الثاني :استخدام مصطلحات والعرض المفصل**

وتقدم الإيضاحات الإضافية بين الأقواس بشكل مختصر بعد البند الوارد في القائمة المالية مباشرة؛ بمعنى أنها تفصح عن معلومات إضافية وتضيف مزيداً من التوضيح والاكتمال. وتمتاز هذه الطريقة بأنها تدرج المعلومة الإضافية في صلب القائمة مما يقلل من احتمال عدم الانتباه إليها، كأن تذكر القيمة العادلة لبند تم تقييمه بالتكلفة التاريخية، ولا يحبذ استخدام التوضيحات المطولة بين الأقواس حتى لا تتسبب الإطالة في إخراج القارئ عن سياق القائمة[2].

**الفرع الثالث : استخدام الملاحظات والهوامش**

وتستخدم عندما لا يكون مناسبا إظهار الإيضاحات بين قوسين، خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا. وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الإيجاز والاكتمال، ويجب أن تصاغ بعناية تامة لإضافة معلومة، وليس لتضليل القارئ بعرض تساؤلات قد تتعارض مع أجزاء أخرى من القوائم المالية دون أن تقدم الإجابة عن هذه التساؤلات[3].

**الفرع الرابع : استخدام الجداول والملاحق الإضافية**

حيث يتم استخدام جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الموجودات أو المطلوبات، بصفة أن الميزانية تعرض بندا مجملا واحداً يشتمل على عدة بنود فرعية لهذا البند. كأن يدرج في الميزانية رقما يمثل مجموع قيم الموجودات طويلة الأجل، ويتم عرض بنود هذه الموجودات في الجدول المفصل، مع توضيح للأرصدة

[1] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2013، ص ص 126-127.

[2] محمد مطر،مرجع سابق ،ص ص 354-355.

[3] محمد مطر،مرجع سابق،ص355.

الافتتاحية والاستبعادات والإضافات خلال السنة الحالية، وبيان مصروفات الاستهلاك عن الفترة ومجمع الاستهلاكات حتى نهاية السنة المالية[1].

**الفرع الخامس: تقرير رئيس مجلس الإدارة**

وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية الذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية[2].

**الفرع السادس: تقرير المراجع الخارجي**

ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره[3].

[1] محمد مطر،مرجع سابق,ص355.

[2] مجدي احمد الجعبري،مرجع سابق، ص8.

[3] المرجع السابق.

## المبحث الثالث: أسباب زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي، معوقاته وشروطه

### المطلب الأول: أسباب زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي

وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي[1]:

- تعقد بيئة الأعمال مع زيادة تعقيد وتعاظم العمليات والأحداث الاقتصادية في بيئة الأعمال وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الاستئجار واندماج الأعمال ،المعاشات ،الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.
- الحاجة لمعلومات فورية فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية ومعلومات حالية وتنبؤية كما أن هيئة سوق المال (SEC) أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين.
- المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية مثل أزمة شركة الطاقة الأمريكية (انرون)*.

إضافة إلى أسباب أخرى تمثلت في [2]:

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
- إلزام الشركات من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.

كذلك:

- قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالمؤسسات الصناعية [3].

---

[1] عثمان زياد عاشور،مرجع سابق، ص32.

* كانت إحدى كبريات شركات الطاقة الأمريكية أعلنت إفلاسها في 2001 عقب إقرارها بممارسات محاسبية مريبة ويعد هذا الافلاس الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أن كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة كانوا يقدمون أرقاما مبالغا فيها تزيد عن أرباح الشركة الحقيقية بحوالي مليار دولار، وأكد تقرير للجنة أن كبار مسئولي انرون قاموا بعمليات مشاركة وهمية ساعدتهم في إخفاء خسائر وديون إنرون الفعلية.

[2] يوسف أرشيد حبيب العازمي، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، مذكرة ماجيستير،دراسة منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم الأعمال،2012، ص32.

[3] نصر دادي عدون معراج هواري، مرجع سابق، ص 7.

## المطلب الثاني : معوقات الإفصاح المحاسبي وتكاليف الإفصاح المحاسبي

يوجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح ومن هذه المعوقات [1] :

- العمل على توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين لاستفادة منها واستخدامها ضد المنشأة الأمر الذي يضر بمصالحها.
- زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وارباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.
- إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد امر مكلف مما يجعل ترفض التوسع في الإفصاح.

إضافة إلى النقاط السابقة نجد معوقات اخرى للإفصاح المحاسبي تتمثل في [2]:

- يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات اضافية المفصح عنها كما أن المعلومات الاضافية قد تضر بالشركة مثلا في حالة اظهرت القوائم المالية انخفاض النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة أو إذا اظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الارباح المتوقعة قبل أن تتحقق.
- تخشى الإدارة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة ما إذا قامت بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.

ومن بعض معوقات الإفصاح في الشركات المتعددة الجنسيات[3]:

- اختلاف الاحتياجات المتنوعة لمستخدمين من المعلومات المحاسبية ،الأمر الذي يصعب التوفيق بين متطلبات الإفصاح واحتياجات المستخدمين.
- تباين إدراك واستيعاب ومقدرة المستخدمين على فهم وتفسير المعلومات المحاسبية وذلك لاختلاف مستواهم التعليمي من بلد لآخر .

[1] فلاح حمود شرار المطيري، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض ،مذكرة ماجستير ،دراسة منشورة،جامعة الشرق الأوسط ،كلية الأعمال،تخصص محاسبة، 2010، ص17.

[2] عثمان زياد عاشور، مرجع سابق، ص 26.

[3] سعود جايد العامري ،المحاسبة الدولية"منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها ،عمان ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،ط1، 2010، ص 479.

## المطلب الثالث: شروط الإفصاح المحاسبي

هناك عدة شروط لابد من توافرها ووجودها في القوائم المالية نذكـــر منها [1]:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها ويجب أن يكون الإفصاح في هذه القوائم واضحا وبدون أي غموض مع مراعاة عامل الزمن بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها؛
- يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى؛
- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير؛
- وغالباً ما يتم تقسيم التكلفة إلى تكلفة مباشرة وتكلفة غير مباشرة، وتتمثل التكلفة المباشرة للإفصاح في العناصر التالية:
  - تكلفة تجميع وتشغيل البيانات. ـ تكلفة الطباعة.
  - تكلفة المراجعة. ـ تكاليف النشر.

أما بالنسبة للتكاليف غير المباشرة فهي تتمثل في التأثير السلبي الذي يمكن أن تسببه المعلومات المفصح عنها على مصالح الوحدة الاقتصادية.

يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الامثل.

بالإضافة إلى مجموعة من الشروط [2]:

- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي؛
- ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، يكون كفء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة؛
- ينبغي للمراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما أن عليهم واجباً تجاه الشركة، وهو أنهم يقومون بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة؛
- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

[1] محمد نواف حمدان عابد،مرجع سابق، ص 90.

[2] أحمد علي خضر،مرجع سابق، ص24.

## خلاصة الفصل :

من خلال تطرقنا لهذا الفصل تبين لنا أن الإفصاح يعتبر وسيلة فعالة لإيصال المعلومات المالية والمحاسبية المتواجده في القوائم والتقارير المالية، لمن تهمهم هذه المعلومات، بأساليب يسهل فهمها تتمثل في إظهار المعلومات داخل نطاق القوائم المالية، كذلك إظهار المعلومات على شكل ملاحظات إرشادية ترفق بالقوائم تظهر أسفلها كجزء مكمل للقوائم المالية، مع إظهار معلومات إضافية في قوائم ملحقة، كما تطرقنا إلى أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يساعد على توفير معلومات مالية دقيقة لمساعدة مستخدميها في إتخاذ قراراتهم تجاه المؤسسة كذلك أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لبقية المستخدمين، بالإضافة إلى تبيين العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وأسباب الحاجة إليه في الوقت الراهن.

وفي الفصل التالي سنتعرف على ماهية المراجعة و أهم إجراءاتها العملية، مع محاولة تبيين أهمية الإفصاح وعلاقته بالمراجعة الخارجية.

**تمهيد**

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى بعض مفاهيم الإفصاح المحاسبي و أهميته، ومفاهيم المراجعة الخارجية والقائم بها والتطرق للعلاقة بينهما، كان لابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية على عينة من المراجعين الخارجيين و بعض الأساتذه وهذا من أجل إعطاء وجهات نظرهم حول مدى مساهمة المراجع في تعزيز صحة النتيجة المتضمنة في التقارير المالية، ومعرفة مدى التزام الشركات بإرشادات وتوصيات المراجع الخارجي.

سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية اعتمادا على أسلوب التحري المباشر لاختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال التقرب المباشر من المهنيين (محاسبيين، محافظي حسابات) والأكاديميين ( أساتذة في المراجعة والمحاسبة)، بتوزيع استمارة استبيان يحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات عن الإشكاليات المطروحة ومحاولة منا لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، وقمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي stistical package (SPSS) for social science ولقد تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة.
- المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة.

## المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على دلالتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها كما تم الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض مستعملين في ذلك برنامج SPSS.

### المطلب الأول: متغيرات ومجتمع الدراسة

#### الفرع الأول: متغيرات الدراسة

بالاعتماد على الجانب النظري للموضوع وفرضيات الدراسة تتمثل هذه المتغيرات في:

- **المتغير التابع:** تمثل الافصاح المحاسبي المتغير التابع الذي يؤثر في المراجعة الخارجية.
- **المتغير المستقل:** تمثل المراجعة الخارجية التغير المستقل فهو دالة تمثل في الافصاح المحاسبي.

#### الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ومحاسبين باعتبارهم الطرف صاحب الخبرة و المستخدم للقوائم المالية وأستاذة جامعيين للإستفادة من المعرفة التي لديهم حول الموضوع.

### المطلب الثاني: أداة الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة بيانات ثانوية متمثلة في الجانب النظري للدراسة التي تم الحصول عليها من الكتب والدراسات السابقة والمجلات والملتقيات وغيرها من المنشورات المتعلقة بالموضوع أما البيانات الأولية فتمثل الجانب الميداني للدراسة متمثلة في إجابات عن أسئلة الاستبيان.

#### الفرع الأول: تصميم أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان كإحدى أدوات الدراسة وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين:

القسم الأول: يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع احتوت على 4 فقرات هي المؤهل العلمي، التخصص، طبيعة العمل، الخبرة.

القسم الثاني: انقسم إلى 5 محاور وكل محور يضم مجموعة من الفقرات كالآتي:

أ-المحور الأول: أهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية ويتكون من (16) فقرات تتمثل في:

1. بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية للمساهمين؛
2. تقديم المعلومات ذات الأثر المالي لمصلحة الضرائب؛
3. خدمة المستخدمين أصحاب القدرة المحدودة أو السلطة الضيقة في المؤسسه للحصول على معلومات مفيدة؛

4. تبيين مدى نجاح الإدارة في تسيير موارد المؤسسة للمساهمين؛
5. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛
6. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛
7. تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات؛
8. يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار ،بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة؛
9. يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير مالية لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي؛
10. يؤدي الإفصاح إذا ما تم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل فيه بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها؛
11. يؤدي الإفصاح إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا)؛
12. إعلام الأفراد والجماعات والذين تؤثر نشاطات وعمليات الكيان على حياتهم ومستوى معيشتهم وذلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات الكيان إذا رغبوا في ذلك بعد استعراض الإفصاح بالقوائم المالية.
13. يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية؛
14. يعمل الإفصاح على تخفيض عدم التماثل في المعلومات الذي يستغله الاطراف داخل المنشأة لمكاسب شخصية؛
15. يساعد المنشأة في إظهار مساهمتها في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية؛
16. يساعد في تحقيق سوق مالي كفء.

ب-المحور الثاني: يبين مقومات الإفصاح المحاسبي ويتكون من (05) فقرات تتمثل في:

1- المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات وهم المساهمين،والمستثمرين ،والمقرضين ،والدائنين ،وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها ؛

2- تحديد غرض استخدام المعلومات المحاسبية لمعرفة نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها؛

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتتمثل في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي)، إضافة إلى الملاحظات المرفقة؛

4- إتباع طرق وأساليب تعتمد على الدقة والوضوح وعرضها بشكل يسهل فهمه لكل الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها؛

5- تحديد فترات مناسبة يتم الإفصاح خلالها وتكون أكثر تقاربا فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومة الفصلية.

ج-المحور الثالث: يبين العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي ويتكون من (08) فقرات تتمثل في:

1- البيئة والمحيط السياسي، الإقتصادي والاجتماعي المحيط بالمؤسسة؛

2- مصداقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة المصدرة لها؛

3- عوامل خاصة بالمؤسسة كالحجم ودرجة هيمنة المساهمين والقوانين الداخلية ...الخ؛

4- تأثير تكلفة الإفصاح على المشروع إذ أنها تعتبر تكلفة غير ملموسة للمشاريع الكبيرة والعكس للمشاريع الصغيرة؛

5- عدد المساهمين ؛

6- تسجيل المؤسسة في سوق الاوراق المالية؛

7- مدى خبرة ومصداقية المراجع الخارجي؛

8- رغبة إدارة المشروع بالإفصاح عن المعلومات.

د -المحور الرابع: يبين مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية ويتكون من (03) فقرات تتمثل في:

1- تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات تمكن المستفيدون الخارجيين الرئيسيون على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كاف؛

2- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية تساعد المستفيدون الخارجيين على مقارنة أداء المؤسسة بغيرها من المؤسسات؛

3- تقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة.

هـ- المحور الخامس: يبين مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية ويتكون من (05) فقرات تتمثل في:

1. مساعدة مستخدمي القوائم المالية من خلال مساعدتهم في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا؛
2. دقة التنبؤ بالأرباح تساعد المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية، ما ينتج عنه زيادة في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح مما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها؛
3. بيانات ومعلومات مالية و محاسبية صادقة و في آجالها ما ينتج عنه إستفادة كامله ومتكافئة لمستخدمي المعلومات ؛
4. تعتبر التحفظات (الرأي بالتحفظ) التي يدرجها مراجع الحسابات في تقريره فيما يتعلق بترشيد النفقات وحسن التصرف فيها من بين النتائج التي تجعل من مسيري المؤسسات يتجنبوها في السنوات المالية القادمة؛
5. الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية مما يعطي صورة عن التدفقات النقدية المستقبلية والتنبؤ بالعسر المالي.

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقياس للإجابات باستخدام ليكارت الثلاثي الدرجات لقياس رأي الأفراد بخصوص الأسئلة التي يتناولها الاستبيان يسهل عملية ترميز الإجابات وذلك حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-1): مقياس ليكارت الثلاثي**

| التصنيف | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة

**الفرع الثاني: عرض أداة الدراسة**

تم توزيع (40) استمارة على عينة الدراسة وكانت نسبة الردود (30) ونسبة الاستمارات غير مستلمة (6) وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد (4) استمارة لعدم جدية الإجابة عليهم وعدم استيفائها بالشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان وبذلك يكون الاستبانات الخاضعة للدراسة (30) استبانة.

**الجدول رقم (3-2): الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان**

| البيان | إجمالي العينة | |
|---|---|---|
| | التكرار | النسبة |
| الاستمارات الموزعة | 40 | %100 |
| الاستمارات الملغاة | 4 | %10 |
| الاستمارات غير المستلمة | 6 | %15 |
| الاستمارات الصالحة | 30 | %75 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة

### المطلب الثالث: اختبار سلامة الاستبيان

قامت الباحثة بتحكيم الاستبيان قبل توزيعه على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين في المحاسبة والمراجعة وقد طلبت الباحثة من المحكمين إبداء آرائهم ومقترحاتهم حول مناسبة المحاور الرئيسية للاستبيان وكذلك مناسبة الفقرات لكل محور من محاور الاستبيان وبناءا على ذلك تم تعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها انسجاما مع ملاحظات المحكمين كما تمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

## المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة الدراسة

بعد ما تم حصر مجتمع الدراسة في مجموعة معينة قمنا بتحليل العينة الإحصائية المكونة من الأكاديميين ومحافظي الحسابات ومدراء البنوك والمؤسسات وذلك بتوزيعها حسب كل من المؤهل العلمي، التخصص، وطبيعة العمل، الخبرة باستخدام البرنامج التحليل الاحصائي SPSS.

### المطلب الأول: تحليل خاصية المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

**الجدول رقم(3-3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ليسانس | 10 | %33.3 |
| ماجستير | 10 | %33.3 |
| دكتوراه | 6 | %20 |
| شهادات أخرى | 4 | %13.3 |
| المجموع | 30 | %100 |

المصدر:من إعداد الطالبة

**الشكل رقم(3-1): تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي**

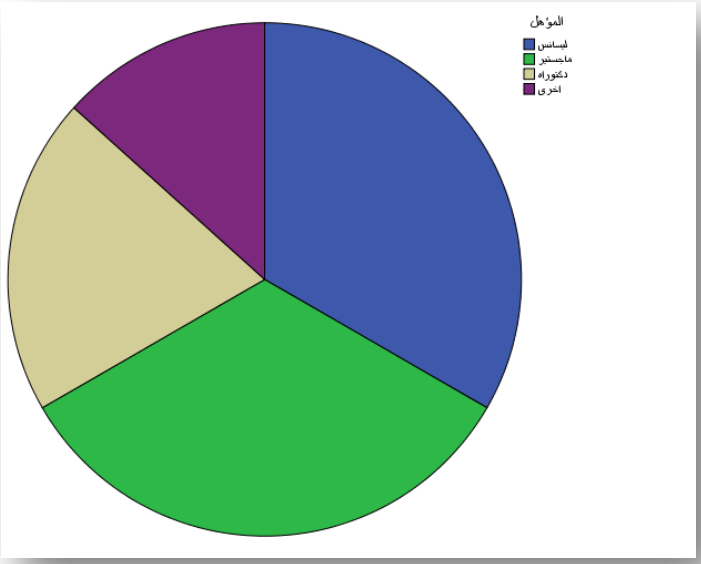


نلاحظ من خلال الجدول (3-3) والشكل رقم (3-1) الخاص بتمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن حاملي شهادة ليسانس وماجستير يتوزعون توزيعا عادلا وكانتا الأكثر بين افراد عينة الدراسة إذ بلغ عددهم 10 أي ما نسبته 33.3% لكل منهما، واحتل مؤهل الدكتوراه المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم 6 أي بنسبة 20% واحتلت الشهادات الأخرى المرتبة الرابعة حيث بلغ عددهم 4 أي بنسبة 13.33%، وهذا لا يدعم الإجابة عن الاستبانة من حيث المؤهلات العلمية .

## المطلب الثاني: تحليل خاصية التخصص العلمي

**الجدول رقم(3-4): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| محاسبة ومراجعة | 08 | %26.7 |
| مالية | 16 | %53.3 |
| اقتصاد | 02 | %6.7 |
| إدارة أعمال | 04 | %13.3 |
| تخصصات أخرى | 0 | %0 |
| مجموع | 30 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان.

**الشكل رقم(3-2): تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي**

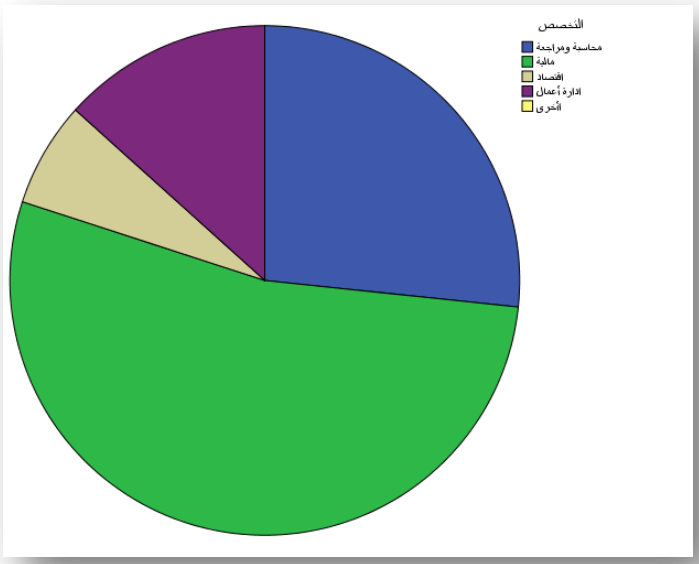


نلاحظ من خلال الجدول (3-4) والشكل رقم (3-2) الخاص بتمثيل عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي، أن تخصص المالية كان الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغ عددهم 16 أي بنسبة 53.3% أما محاسبة ومراجعة إذ بلغ عددهم 08 بنسبة 26.7% أما إدارة الأعمال واقتصاد بلغ عددهم على التوالي 04و02 بنسبة 13.3%، 6.7%،أما تخصصات أخرى فكانت معدومة.

وهذا يعطي على أن الفئة المستبانة كانت لها خلفية علمية مؤهلة من حيث التخصص للإجابة على أسئلة الاستبانة وأن إجاباتهم تكون واقعية ولها مصداقية عالية بما يخص موضوع أهمية الافصاح المحاسبي .

## المطلب الثالث: تحليل خاصية حسب طبيعة العمل

**الجدول رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل**

| طبيعة العمل | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| خبير محاسب | 01 | %3.3 |
| محافظي حسابات | 17 | %56.7 |
| محاسب | 09 | %30 |
| أستاذ جامعي | 03 | %10 |
| المجموع | 30 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان.

**الشكل رقم(3-3): تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية طبيعة العمل**

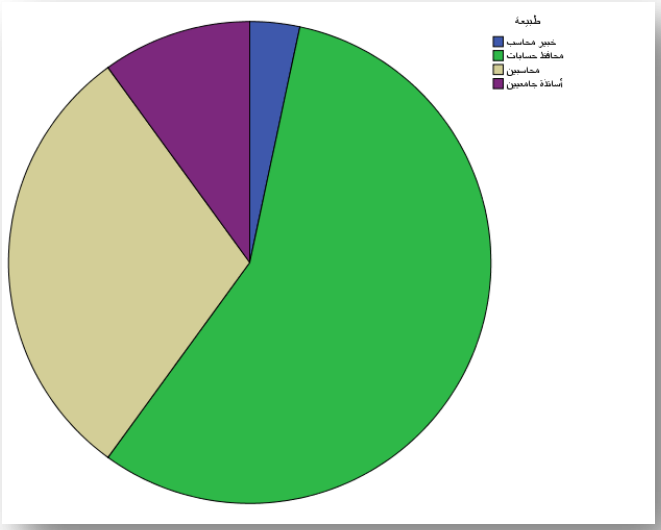


تتكون عينة الدراسة من 30 فرد حيث يوضح الجدول (3-5) والشكل رقم (3-3) والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل حيث كانت أغلبيتهم محافظي حسابات بنسبة 56.7% ثم يليها محاسبين بنسبة 30% وأستاذ جامعي 10% و خبير محاسب بنسبة 3.3%،وهذا ما يخدم هذا الاستبيان من ناحية الخبرتهم في مجال مراجعة الحسابات.

## المطلب الرابع: تحليل خاصية سنوات الخيرة المهنية

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

**الجدول رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

| الخبرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 15 | %50 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 09 | %30 |
| من 10 إلى 15 سنة | 02 | %6.7 |
| أكثر من 15 سنة | 04 | %13.3 |
| المجموع | 30 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

الشكل رقم(3-4): تمثيل عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

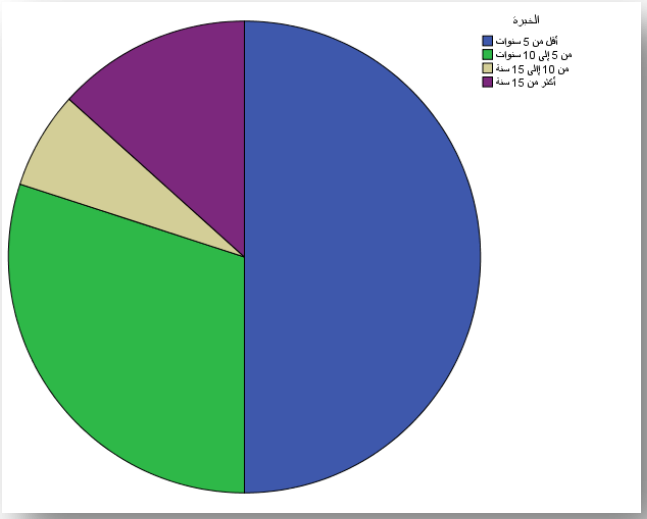


يمثل الجدول (3-6) والشكل (3-4) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة أن الخبرة الأقل من 5 سنوات كانت أكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغ عددهم 15 أي بسنبة 50% ثم تليها الخبرة أقل من 5سنوات إذ بلغ عددهم 10 أي بنسبة 33.3 % وفي حين لا يوجد فارق كبير لأصحاب خبرة من 10 إلى 15 سنة، أكثر من 15 سنة بنسبة 16.7%، 10% على التوالي، وهذا ما يعني احتكاك عينة الدراسة بالواقع العملي والمهني مما ينعكس ايجابيا على صحة ايجابياتهم على الإستلانة.

## المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

لأغراض تحليل البيانات استخدمنا البرنامج الإحصائي (SPSS) كما استخدمت الباحثة التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

### المطلب الأول: إجراءات معالجة الاستبيان

بغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس ليكارت ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان، بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات وذلك بإعطاء رقم 1 لخيار غير موافق، 2 محايد، 3 موافق، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة 2 على 3 حيث يمثل الرقم 3 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، من 2 إلى 3 مسافة ثانية) و3 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 2 على 3 يساوي 0.66 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-7): أطوال الفترات حسب مقياس ليكارت الثلاثي**

| المتوسط الحسابي المرجح | المستوى |
|---|---|
| من 1 إلى1.66 | غير موافق |
| من 1.67إلى 2.33 | محايد |
| من 2.34 إلى 3 | موافق |

**المصدر**: من إعداد الطالبة.

## المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفرضيات

### الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان واختبار الفرضية الأولى

يبين الجدول رقم (3-8) إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية.

**الجدول رقم (3-8): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور أهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية**

| رقم المعيار | التكرار النسبة | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (ت) | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | الرتبة |
| 1 | (ت) | 22 | 2 | 6 | 2.66 | 0.606 | موافق | 14 |
| | % | 73.3 | 6.7 | 20 | | | | |
| 2 | (ت) | 23 | 2 | 5 | 2.70 | 0.595 | موافق | 11 |
| | % | 76.7 | 6.7 | 16.7 | | | | |
| 3 | (ت) | 24 | 0 | 6 | 2.80 | 0.406 | موافق | 5 |
| | % | 80 | 0 | 20 | | | | |
| 4 | (ت) | 23 | 2 | 5 | 2.70 | 0.595 | موافق | 10 |
| | % | 76.7 | 6.7 | 16.7 | | | | |
| 5 | (ت) | 23 | 3 | 4 | 2.66 | 0.660 | موافق | 13 |
| | % | 76.7 | 10 | 13.3 | | | | |
| 6 | (ت) | 23 | 3 | 4 | 2.66 | 0.660 | موافق | 12 |
| | % | 76.7 | 10 | 13.3 | | | | |
| 7 | (ت) | 27 | 2 | 1 | 2.83 | 0.530 | موافق | 3 |
| | % | 90 | 6.7 | 3.3 | | | | |
| 8 | (ت) | 19 | 2 | 9 | 2.56 | 0.626 | موافق | 15 |
| | % | 63.3 | 6.7 | 30 | | | | |
| 9 | (ت) | 24 | 0 | 6 | 2.80 | 0.406 | موافق | 6 |
| | % | 80 | 0 | 20 | | | | |
| 10 | (ت) | 27 | 0 | 3 | 2.90 | 0.305 | موافق | 1 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | % | 90 | 0 | 10 | | | | |
| 11 | (ت) | 26 | 0 | 4 | 2.86 | 0.345 | موافق | 2 |
| | % | 86.7 | 0 | 13.3 | | | | |
| 12 | (ت) | 24 | 2 | 4 | 2.73 | 0.583 | موافق | 7 |
| | % | 80 | 6.7 | 13.3 | | | | |
| 13 | (ت) | 22 | 1 | 7 | 2.70 | 0.534 | موافق | 9 |
| | % | 73.3 | 3.3 | 23.3 | | | | |
| 14 | (ت) | 22 | 1 | 7 | 2.70 | 0.534 | موافق | 8 |
| | % | 73.3 | 3.3 | 2.3 | | | | |
| 15 | (ت) | 25 | 0 | 5 | 2.83 | 0.379 | موافق | 4 |
| | % | 83.3 | 0 | 16.7 | | | | |
| 16 | (ت) | 18 | 4 | 8 | 2.46 | 0.730 | موافق | 16 |
| | % | 60 | 13.3 | 26.7 | | | | |
| المتوسط العام لمحور أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية | | | | | 2.72 | 0.511 | موافق | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الإستبيان.

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3_8) الوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 2.72 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.511، تأييد أفراد العينة لوجود تأثير إيجابي على أهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الأول من الاستبيان:

1- لقد تحصلت العبارة " بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية للمساهمين" على متوسط حسابي قدر بـ 2.66 وانحراف معياري قدره0.606 لتحصل على الرتبة الرابعة عشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أن لها أهمية كبيرة لمستخدمي البيانات المالية.

2- لقد تحصلت العبارة " تقديم المعلومات ذات الأثر المالي لمصلحة الضرائب " على متوسط حسابي قدر بـ2.70 وانحراف معياري قدره 0.595 لتحصل على الرتبة الحادية عشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن لها لكنها أقل تأثيرا من حيث الأهمية حسب رأي عينة البحث.

3- لقد تحصلت العبارة " خدمة المستخدمين أصحاب القدرة المحدودة أو السلطة الضيقة في المؤسسة للحصول على معلومات مفيدة" على متوسط حسابي قدر بـ2.80 وانحراف معياري قدره 0.406 لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل أنها من بين العناصر المؤثرة إيجابيا على مستخدمي البيانات المالية.

4-لقد تحصلت العبارة " تبيين مدى نجاح الإدارة في تسيير موارد المؤسسة للمساهمين" على متوسط حسابي قدره بـ2.70 وانحراف معياري قدره 0.595 لتحصل على الرتبة العاشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة لكن رتبتها تبين أنها ذات أهمية قليلة.

5-لقد تحصلت العبارة "توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والإئتمانية وغيرهم من القرارات الإقتصادية" على متوسط حسابي قدره بـ 2.6 وانحراف معياري قدره 0.660 لتحصل على الرتبة الثالثة عشرة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة لكن رتبتها تبين أنها ذات أهمية قليلة.

6-لقد تحصلت العبارة " توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة " على متوسط حسابي قدره بـ 2.66 وانحراف معياري قدره 0.660 لتحصل على الرتبة الثانية عشرة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ليست ذات أهمية كبيرة لمستخدمي البيانات المالية كثيرا .

7-لقد تحصلت العبارة " تقديم المعلومات المتعلقة بالمعلومات الاقتصادية للمنشأة وإلتزامتها التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات" على متوسط حسابي قدره بـ 2.83 وانحراف معياري قدره 0.530 لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية.

8- لقد تحصلت العبارة " يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى القوائم التاريخية الغير معدلة " على متوسط حسابي قدره بـ 2.56 وانحراف معياري قدره 0.626 لتحصل على الرتبة الخامسة عشرة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ليست ذات أهمية كبيرة رغم موافقة العينة على صحتها.

9- لقد تحصلت العبارة " يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤولياتها الإجتماعية في صورة قوائم وتقارير مالية لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي" على متوسط حسابي قدره بـ 2.80 وانحراف معياري قدره 0.406 لتحصل على الرتبة السادسة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ذات أهمية جيدة وتؤثر إيجابا على مستخدمي البيانات المالية.

10- لقد تحصلت العبارة " يؤدي الافصاح إذا ما تم إلى الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتحيها إلى إظهار صورة الوحدة الإقتصادية " على متوسط حسابي قدره بـ 2.90 وانحراف معياري قدره 0.305 لتحصل

على الرتبة الأولى وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها لها أهمية بالغة على مستخدمي البيانات المالية وتساعده في معرفة المعلومات المراد جمعها حول المؤسسة وبالتالي يتم أخذ القرار السليم.

11- لقد تحصلت العبارة " يؤدي الافصاح إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا )" على متوسط حسابي قدره بـ 2.86 وانحراف معياري قدره 0.345 لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ذات أثر ايجابي على مستخدمي البيانات المالية.

12- لقد تحصلت العبارة " إعلام الأفراد والجماعات والذين تؤثر نشاطات وعمليات الكيان على حياتهم ومستوى معيشتهم وذلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات الكيان إذ رغبوا في ذلك بعد إستعراض الإفصاح بالقوائم المالية " على متوسط حسابي قدره بـ 2.73 وانحراف معياري قدره 0.583 لتحصل على الرتبة السابعة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها من أهم نقاط المؤثر على مستخدمي البيانات المالية.

13- لقد تحصلت العبارة " يعلب دورا في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية " على متوسط حسابي قدره بـ 2.70 وانحراف معياري قدره 0.534 لتحصل على الرتبة التاسعة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ذات أهمية متوسطة.

14- لقد تحصلت العبارة " يعمل الافصاح على تخفيض عدم التماثل في المعلومات الذي يستغله الأطراف داخل المنشأة لمكاسب شخصية" على متوسط حسابي قدره بـ 2.70 وانحراف معياري قدره 0.534 لتحصل على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ذات أهمية متوسطة.

15- لقد تحصلت العبارة " يساعد المنشأة في إظهار مساهمتها في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الإجتماعية" على متوسط حسابي قدره بـ 2.83 وانحراف معياري قدره 0.379 لتحصل على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنها ذات أثر ايجابي وهذا لإهتمام البالغ بالمسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة.

16- لقد تحصلت العبارة " يساعد في تحقيق سوق مالي كفء " على متوسط حسابي قدره بـ 2.46 وانحراف معياري قدره 0.730 لتحصل على الرتبة السادسة عشرة وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنهاذات أهمية لمستخدمي البيانات المالية لكنها ضعيفة.

**الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان واختبار الفرضية الثانية**

يبين الجدول رقم (3-9) إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور مقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي

**الجدول رقم (3-9): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور مقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي**

| رقم المعيار | التكرار النسبة | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (ت) % | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | الرتبة |
| 1 | (ت) | 25 | 0 | 05 | 2.83 | 0.379 | موافق | 2 |
| | % | 83.3 | 0 | 16.7 | | | | |
| 2 | (ت) | 24 | 0 | 06 | 2.80 | 0.406 | موافق | 5 |
| | % | 80 | 0 | 20 | | | | |
| 3 | (ت) | 25 | 0 | 05 | 2.83 | 0.379 | موافق | 3 |
| | % | 83.3 | 0 | 16.7 | | | | |
| 4 | (ت) | 26 | 1 | 03 | 2.83 | 0.461 | موافق | 4 |
| | % | 86.7 | 3.3 | 10 | | | | |
| 5 | (ت) | 27 | 1 | 02 | 2.86 | 0.431 | موافق | 1 |
| | % | 90 | 3.3 | 6.7 | | | | |
| المتوسط العام لمحور مقومات الإفصاح المحاسبي | | | | | 2.83 | 0.411 | موافق | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3-9) الوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 2.83 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.411، تأييد أفراد العينة لوجود لمقومات الإفصاح المحاسبي ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الثاني من الاستبيان:

1-لقد تحصلت العبارة " المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات وهم المساهمين،والمستثمرين ،والمقرضين ،والدائنين ،وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها " على متوسط حسابي قدر بـ2.83وانحراف معياري قدره 0.379 لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر

إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية من أهم مقومات الإفصاح المحاسبي.

2-لقد تحصلت العبارة " تحديد غرض استخدام المعلومات المحاسبية لمعرفة نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها " على متوسط حسابي قدر بـ 2.80 وانحراف معياري قدره 0.406 لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن تحديد غرض استخدام المعلومات ليس من أهم المقومات المؤثرة على جودة وكفاءة اللإفصاح في القوائم المالية.

3-لقد تحصلت العبارة "تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتتمثل في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي)، إضافة إلى الملاحظات المرفقة." على متوسط حسابي قدر بـ 2.83 وانحراف معياري 0.379 لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن معرفة طبيعة ونوع العلومات الواجب الإفصاح عنها من أهم المقومات التي يرتكز عليها الإفصاح المحاسبي.

4-لقد تحصلت العبارة"إتباع طرق وأساليب تعتمد على الدقة والوضوح وعرضها بشكل يسهل فهمه لكل الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها." على متوسط حسابي قدر بـ 2.83 وانحراف معياري 0.461 لتحصل على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أنها مهمة جدا لأن الإهتمام والتركيز على طرق و أساليب الإفصاح من أهم المقومات لإفصاح محاسبي جيد .

5-لقد تحصلت العبارة " تحديد فترات مناسبة يتم الإفصاح خلالها وتكون أكثر تقاربا فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومة الفصلية." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86 وانحراف معياري 0.431 لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أنها من أهم المقومات،فكلما كان التركيز على فترات أقل للإفصاح كان الإفصاح أكثر نجاعة وفائدة لمستخدمي القوائم المالية .

**الفرع الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان واختبار الفرضية الثالثة**

يبين الجدول رقم (3-10) إجابات أفراد عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

**الجدول رقم (3-10): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي.**

| رقم المعيار | التكرار النسبة | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (ت) % | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | الرتبة |
| 1 | (ت) | 26 | 0 | 4 | 2.86 | 0.345 | موافق | 1 |
| | % | 86.7 | 0 | 13.3 | | | | |
| 2 | (ت) | 27 | 1 | 2 | 2.86 | 0.434 | موافق | 2 |
| | % | 90 | 3.3 | 6.7 | | | | |
| 3 | (ت) | 26 | 0 | 4 | 2.86 | 0.345 | موافق | 3 |
| | % | 86.7 | 0 | 13.3 | | | | |
| 4 | (ت) | 21 | 0 | 9 | 2.70 | 0.466 | موافق | 8 |
| | % | 70 | 0 | 30 | | | | |
| 5 | (ت) | 25 | 2 | 3 | 2.76 | 0.568 | موافق | 6 |
| | % | 83.3 | 6.7 | 10 | | | | |
| 6 | (ت) | 24 | 2 | 4 | 2.73 | 0.583 | موافق | 7 |
| | % | 80 | 6.7 | 13.3 | | | | |
| 7 | (ت) | 26 | 0 | 4 | 2.86 | 0.345 | موافق | 5 |
| | | 86.7 | 0 | 13.3 | | | | |
| 8 | % | 26 | 1 | 3 | 2.83 | 0.461 | موافق | 4 |
| | | 86.7 | 3.3 | 10 | | | | |
| المتوسط العام لمحور العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي | | | | | 2.80 | 0.443 | موافق | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3-10) الوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 2.80 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.443، تأييد أفراد العينة لوجود تأثير إيجابي لصحة ما ذكر من عوامل مؤثرة على الإفصاح المحاسبي ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الثالث من الاستبيان:

1-لقد تحصلت العبارة " البيئة والمحيط السياسي، الإقتصادي والإجتماعي المحيط بالمؤسسة." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86 وانحراف معياري قدره 0.345 لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت

الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على هاذا العامل يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي ما يجعل المؤسسة مطالبة بالاهتمام بمحيطها.

2-لقد تحصلت العبارة " مصداقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة المصدرة لها." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86 وانحراف معياري قدره 0.434 لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هذا العامل مؤثر على الإفصاح المحاسبي .

3-لقد تحصلت العبارة " عوامل خاصة بالمؤسسة كالحجم ودرجة هيمنة المساهمين والقوانين الداخلية ...الخ." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86 وانحراف معياري قدره 0.345 لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على موافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هذا العامل مهم ومؤثر على الإفصاح المحاسبي وفي القوائم المالية للمؤسسات.

4-لقد تحصلت العبارة تأثير تكلفة الإفصاح على المشروع اذ انها تعتبر تكلفة غير ملموسة للمشاريع الكبيرة والعكس للمشاريع الصغيرة." على متوسط حسابي قدر بـ 2.70 وإنحراف معياري قدره 0.466 لتحصل على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أنها الأقل أهمية بين بقية العوامل .

5-لقد تحصلت العبارة " عدد المساهمين ." على متوسط حسابي قدر بـ 2.76 وانحراف معياري قدره 0.568 لتحصل على الرتبة السادسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على موافق من قبل أفراد العينة مما يدل على أن عدد المساهمين ذو أثر على الإفصاح المحاسبي.

6-لقد تحصلت العبارة "تسجيل المؤسسة في سوق الاوراق المالية." على متوسط حسابي قدر بـ 2.73 وانحراف معياري قدره 0.583 لتحصل على الرتبة السابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على موافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هذا العامل مهم ومؤثر على الإفصاح المحاسبي وفي القوائم المالية للمؤسسات ولكن الأثر ليس كبيرا.

7-لقد تحصلت العبارة " مدى خبرة ومصداقية المراجع الخارجي." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86 وإنحراف معياري قدره 0.345 لتحصل على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أنها ذات تأثير معتبر لذا لا يجب الإستهانه بهذا العامل والإستعانه بمراجع معروف بسمعته الجيدة.

8-لقد تحصلت العبارة " رغبة إدارة المشروع بالإفصاح عن المعلومات." على متوسط حسابي قدر بـ 2.83 وانحراف معياري قدره 0.461 لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على موافق من قبل أفراد العينة وهذا العامل يعتبر من أهم العوامل لأنه في حالة عدم رغبة المؤسسة في إخفاء معلومات يمكن أن تعمل على سد كل الثغرات ما يصعب من عمل المراجع الخارجي.

**الفرع الرابع: تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان واختبار الفرضية الرابعة**

يبين الجدول رقم (3-11) إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية.

**الجدول رقم (3-11): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية.**

| رقم المعيار | التكرار النسبة | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (ت) % | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | الرتبة |
| 1 | (ت) | 20 | 0 | 10 | 2.66 | 0.479 | موافق | 3 |
| | % | 66.7 | 0 | 33.3 | | | | |
| 2 | (ت) | 26 | 0 | 4 | 2.86 | 0.345 | موافق | 1 |
| | % | 86.7 | 0 | 13.3 | | | | |
| 3 | (ت) | 24 | 0 | 6 | 2.80 | 0.406 | موافق | 2 |
| | % | 80 | 0 | 20 | | | | |
| المتوسط العام لمحور مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية | | | | | 2.77 | 0.41 | موافق | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3-11) الوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 2.77 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.41، تأييد أفراد العينة لمبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية. ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الرابع من الاستبيان:

1-لقد تحصلت العبارة " تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات تمكن المستفيدون الخارجيين الرئيسيون على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كاف." على متوسط حسابي قدر بـ2.66 وانحراف معياري قدره 0.479 لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن ما سبق هو أحد أهم المبررات التي تجعل المراجع يجتهد في عمله ويلتزم الحياد لتحقيق أهدافه وهو مساعدة المستخدمين الأساسيين وكسب ثقتهم.

2-لقد تحصلت العبارة " تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية تساعد المستفيدون الخارجيين على مقارنة أداء المؤسسة بغيرها من المؤسسات." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86وانحراف معياري قدره 0.345لتحصل

على الرتبة الأولى وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أنه يعتبر من أهم المبررات والأسباب التي تجعل المدقق يلتزم بالحياد لمصلحة المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قرار اختيار قرارات صائبة.

3-لقد تحصلت العبارة " تقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة." على متوسط حسابي قدر بـ 2.80 وانحراف معياري قدره 0.406 لتحصل الرتبة الثانية وبالنظر إلى ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أهتمام المراجع بتقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة لكثرة حاجتها من طرف المستخدمين.

**الفرع الخامس: أهم النتائج المترتبة عن رأي مراجع الحسابات**

يبين الجدول رقم (3-12) إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور أهم النتائج المترتبة عن رأي مراجع حسابات.

**الجدول رقم (3-12): نتيجة التحليل الإحصائي لمحور أهم النتائج المترتبة عن رأي مراجع الحسابات.**

| رقم المعيار | التكرار النسبة | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (ت) % | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | الرتبة |
| 1 | (ت) | 30 | 0 | 0 | 3 | 0 | موافق | 1 |
| | % | 100 | 0 | 0 | | | | |
| 2 | (ت) | 24 | 0 | 6 | 2.80 | 0.406 | موافق | 5 |
| | % | 80 | 0 | 20 | | | | |
| 3 | (ت) | 30 | 0 | 0 | 3 | 0 | موافق | 2 |
| | % | 100 | 0 | 0 | | | | |
| 4 | (ت) | 28 | 0 | 2 | 2.93 | 0.253 | موافق | 3 |
| | % | 93.3 | 0 | 6.7 | | | | |
| 5 | (ت) | 26 | 0 | 4 | 2.86 | 0.345 | موافق | 4 |
| | % | 86.7 | 0 | 13.3 | | | | |
| المتوسط العام لمحور أهم النتائج المترتبة عن رأي مراجع الحسابات | | | | | 2.91 | 0.200 | موافق | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (3-12) الوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار 2.91 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.200، تأييد أفراد العينة لوجود تأثير ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الثاني من الاستبيان:

1-لقد تحصلت العبارة " مساعدة مستخدمي القوائم المالية من خلال مساعدتهم في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا."على متوسط حسابي قدر بـ 3 وانحراف معياري قدره 0 لتحصل على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هذا على أنها أكثر النتائج تحقيقا على أرض الواقع.

2-لقد تحصلت العبارة " دقة التنبؤ بالأرباح تساعد المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية، ما ينتج عنه زيادة في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح مما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها." على متوسط حسابي قدر بـ 2.80 وانحراف معياري قدره 0.406 لتحصل على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هته النتيجة ليست كثيرة الحدوث على الأرض الواقع.

3-لقد تحصلت العبارة " بيانات ومعلومات مالية و محاسبية صادقة و في آجالها ما ينتج عنه استفادة كامله ومتكافئة لمستخدمي المعلومات ." على متوسط حسابي قدر بـ 3 وانحراف معياري 0 لتحصل على الرتبة الثانية وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة فهمي من أهم النتائج التي يحتاجها المستفيدون لأهميتها البالغة ولكونها أحد أهم أهداف المراجع الخارجي.

4-لقد تحصلت العبارة" تعتبر التحفظات (الرأي بالتحفظ) التي يدرجها مراجع الحسابات في تقريره فيما يتعلق بترشيد النفقات وحسن التصرف فيها من بين النتائج التي تجعل من مسيري المؤسسات يتجنبوها في السنوات المالية القادمة.." على متوسط حسابي قدر بـ 2.93 وانحراف معياري 0.253 لتحصل على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة وبالرغم من أن أكثر المؤسسات لا تعمل بتحفظات المراجع إلا أنها من أهم النتائج الناجمة عن تقرير مراجع الحسابات.

5-لقد تحصلت العبارة" الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية مما يعطي صورة عن التدفقات النقدية المستقبلية والتنبؤ بالعسر المالي ." على متوسط حسابي قدر بـ 2.86 وانحراف معياري 0.345 لتحصل على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الثلاثي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة وهي ليست من بين النتائج الحاصلة كثيرا فالواقع رغم أهميتها.

**الفرع السادس:تحليل النتائج الإحصائية لجميع المحاور**

يوضح الجدول رقم (3-13) تلخيصا للنتائج الإحصائية لجميع المحاور

**الجدول رقم (3-13): تلخيصا للنتائج الإحصائية لجميع المحاور**

| المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|
| أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية | 2.72 | 0.511 | موافق | 4 |
| المقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي | 2.83 | 0.411 | موافق | 2 |
| العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي. | 2.80 | 0.443 | موافق | 3 |
| مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية. | 2.77 | 0.41 | موافق | 5 |
| أهم النتائج المترتبة عن إبداء رأي مراجع الحسابات والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي. | 2.91 | 0.200 | موافق | 1 |
| جميع المحاور | 2.48 | 0.673 | موافق | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

تبين من الجدول رقم (3-13) بأن جميع المحاور قد تحصلت على متوسطات حسابية تفوق أدنى متوسط حسابي للموافقة والمقدر حسب مقياس ليكارت الثلاثي 2.34 وقد بلغ متوسط المتوسطات لجميع المحاور بـ 2.48 الذي يتوافق مع معيار ليكارت الثلاثي مع الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على محتوى تلك المحاور وقد احتل محور أهم النتائج المترتبة عن إبداء رأي مراجع الحسابات والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي احتل المرتبة الأول بمتوسط حسابي قدر بـ 2.91 وانحراف المعياري قدره 0.200، واحتل محور المقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ 2.83 وانحراف معياري قدره 0.411 واحتل محور العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.80 وانحراف معياري قدره 0.443 واحتل محور أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.72 وانحراف معياري قدره 0.511، واحتل محور مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.77 وانحراف معياري قدره 0.41.

**خلاصة الفصل**

في هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين وأساتذة جامعيين ، وذلك من أجل لإختبار صحة مجموعة من النقاط والمتمثلة في العلاقة الإيجابية بين الإفصاح المحاسبي والمراجعة الخارجية، وكذا تبيين الأثر الإيجابي لدور الرقابة الداخلية الفعالة في المؤسسات والشفافية والإفصاح في القوائم المالية المسلمة للمراجع على دقة وصحة أداءه في نهاية قيامه بالمراجعة.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على أن الإفصاح المحاسبي له أهمية كبيرة على أداء المراجع الخارجي رغم أنها غير مباشرة فهي تساعد في تعزيز ثقة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية في المراجع الخارجي، وبالتالي تلبية احتياجات المستفيدين من معلومات صادقة تساعدهم في اتخاذ قرارات صائبة تجاه المؤسسه التي تهمهم، وبعد تحليل النتائج توصلت الباحثة للإجابة عن الفرضيات المصاغة في هذا الفصل وذلك من خلال:

- للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة على الإقتصاد عامة،وأثر إيجابي كبير على مستخدمي القوائم المالية خاصة ومن أهم النقاط المهمة فيها: تبيين مدى نجاح المؤسسة،توفير المعلومات الصادقة لكل المستخدمين في دون تفرقة في كمية ووقت المعلومات،مساعدة مصلحة الضرائب وغيرها .
- تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي في : المستفيدين والمستخدمين،تحديد فترات المناسبة للإفصاح،أتباع طرق وأساليب تتصف بالدقة،تحديد الغرض من الإفصاح وتحديد طبيعة ونوع المعلومات المفصح عنها، وبنقص أحد هذه العناصر يكون الإفصاح ناقصا.
- من أهم العوامل المؤثرة على الإفصاح هي: البيئة والمحيط السياسي، الإقتصادي والاجتماعي المحيط بالمؤسسة،مصداقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة المصدرة لها،عوامل خاصة بالمؤسسة كالحجم ودرجة هيمنة المساهمين ،تأثير تكلفة الإفصاح على المشروع اذ انها تعتبر تكلفة غير ملموسة للمشاريع الكبيرة والعكس للمشاريع الصغيرة،عدد المساهمين، تسجيل المؤسسة في سوق الاوراق المالية، مدى خبرة ومصداقية المراجع الخارجي،رغبة إدارة المشروع بالإفصاح عن المعلومات.
- تتمثل مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية في:تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات، تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية تساعد المستفيدون الخارجيين على مقارنة أداء المؤسسة بغيرها من المؤسسات، تقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة.

- إن أهم مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية هي: مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات رشيدة، دقة التنبؤ بالأرباح لمساعدة المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية، بيانات ومعلومات مالية و محاسبية صادقة و في آجالها ما ينتج عنه استفادة كامله ومتكافئة لمستخدمي المعلومات، تعتبر التحفظات (الرأي بالتحفظ) التي يدرجها مراجع الحسابات في تقريره فيما يتعلق بترشيد النفقات وحسن التصرف فيها من بين النتائج التي تجعل من مسيري المؤسسات يتجنبوها في السنوات المالية القادمة ،الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية مما يعطي صورة عن التدفقات النقدية المستقبلية والتنبؤ بالعسر المالي.

## تمهيد

تعد المراجعة الخارجية نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة وانتشار المؤسسات المساهمة الكبرى وتعقد البناء التنظيمي لها، مما حتم على الأطراف ذات المصلحة توكيل طرف ثالث مستقل عن المؤسسة يراقب تصرفات الإدارة ويهدف إلى حماية حقوقهم ويلبي احتياجاتهم من معلومات محاسبية وتقارير مالية موثوقة، وحتى يمكن الاعتماد على التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية لابد من قيام شخص مستقل ومؤهل بالتحقق من مدى مصداقيتها وصحتها بتجميع الأدلة والقرائن الكافية وتقييمها بطريقة موضوعية في ضوء المعايير المحددة,ليتمكن من إبداء رأي فني محايد حول هذه التقارير المالية وتوصيل نتائج عملية التدقيق للأطراف ذات العلاقة.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهمية المراجعة الخارجية وأهم العناصر المتعلقة بها وذلك ضمن المباحث التالية :

المبحث الأول يتمثل في الإطار النظري للمراجعة ؛

المبحث الثاني الجانب العملي لمراجعة الحسابات ؛

المبحث الثالث أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية.

## المبحث الأول الإطار النظري للمراجعة

تعتبر مراجعة الحسابات عملية منتظمة ودقيقة بهدف الحصول على القرائن المرتبطة بالأحداث الإقتصادية ليقوم المراجع بتقييمها بكل موضوعية بهدف التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية وفي هذا المبحث سنتعرف على المفاهيم الأساسية للمراجعة.

### المطلب الأول نشأة ومفهوم مراجعة الحسابات

#### الفرع الأول : نشأة مراجعة الحسابات

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمورد في المخزونات نيابة عنهم[1]، فعلى حسب خالد أمين فإن المراجعة ترجع الى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، وبالتالي صحتها المراجعة " AUDIT " مشتقة من الكلمة اللاتينية " AUDIRE" ومعناه يستمع.[2]

يرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى والتدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر، حيث أن قدامى المصريين كانو يقومو بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الأمرية الواردة، ويقوم شخص آخر بعملية التدقيق لما قاما به هؤلاء الأشخاص من تسجيل، قدامى اليونان كانو يعينوا موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الإنتهاء من عملية التسجيل، كذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات [3].

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية**،الأردن، مطبعة الاتحاد، 1980، ص 5.

[2] نفس المرجع ، ص ص 6-7.

[3] غسان فلاح المطارنة،**تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية)**،الأردن، دار المسيرة ،ط1،2006 ، ص13.

وإذا أردنا توضيح تطور المراجعة بطريقة أخرى يمكن ان نقسم تطورها إلى مراحل كالتالي:

**الجدول رقم (2–1 ): التطور التاريخي للمراجعة**

| المـــدة | الآمر بالمراجعـة | المـراجع | أهـداف المراجعــة |
|---|---|---|---|
| من سنة 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي | الملك ، الامبراطور ، الكنيسة ، الحكومة. | رجل الدين ، كاتب. | معاقبة السراق على اختلاس الأموال ، حماية الأموال. |
| من 1700 إلى 1850 | الحكومة ، المحاكم التجارية والمساهمين. | المحاسب. | منع الغش ، ومعاقبة فاعليه ، حماية الأصول. |
| من 1850إلى 1900 | الحكومة والمساهمين. | شخص مهني في المحاسبة أو قانوني | تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية. |
| من 1900 إلى 1940 | الحكومة والمساهمين. | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة. | تجنب الغش والأخطاء ، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية. |
| من 1940 إلى 1970 | الحكومة ، البنوك والمساهمين. | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة. | الشهادة على صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية التاريخية. |
| من 1970 إلى 1990 | الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين. | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة. | الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة. |
| ابتداء من 1990 | الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين. | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة. | الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي |

**المصدر**: مُحَمَّد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ،المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3 ، 2006، ص ص:7-8.

**الفرع الثاني: مفهوم مراجعة الحسابات**

يطلق لفظ المراجعة على عملية المراجعة نفسها (An Auditing) كما انه يطلق على علم المراجعة نفسه الذي يبحث في المبادئ والأسس والأصول العملية والقواعد التي يضمها[1].

وعلى ذلك يمكن تعريف المراجعة على انها :"عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة إقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشئون الوحدة الإقتصادية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات"[2].

وعرفها الدكتور يوسف مُحَمَّد الجربوع المراجعة على أنها "فحص القوائم المالية، وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المال، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من أرصدة بنود

[1] كمال عبد السلام على، خالد المعتصم، مصر، **أصول علم المراجعة**، 2004، ص18.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معاييرالمراجعة المصرية والدولية**،مصر، الدار الجامعية، 2003، ص1.

قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية"[1].

الدكتور خالد أمين عبد الله فلقد عرف المراجعة على أنها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"[2] .

وعلى ذلك فان المراجعة لا تعني المطابقة الشكلية بين بيانات القوائم المالية وبين ما تحتويه الدفاتر والسجلات المختلفة للمنشأة، بل تعني الفحص الفني الدقيق المحايد للحسابات وإبداء الرأي فيما تحتويه القوائم المالية من بيانات والتأكد من أن الحسابات الختامية تعبر عن النتيجة الصحيحة، وأن قائمة المركز المالي تعبر فعلا وبوضوح عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة وذلك في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها [3].

وعليه فإن مفهوم المراجعة يشمل [4]:

1. فحص وتقييم الرقابة الداخلية القائم بالمشروع؛
2. فحص البيانات المحاسبية التي اثبتت في الدفاتر من واقع المستندات؛
3. فحص البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية التي أعدتها المنشأة ومطابقتها مع الدفاتر والسجلات؛
4. ابداء الرأي الفني المحايد عن مدى دقة البيانات الواردة بالقوائم ودرجة الاعتماد عليها، ومطابقتها لما هو وارد بالدفاتر ومدى دلالة البيانات الواردة بالقوائم عن نتيجة الاعمال والمركز المالي للمشروع وفي حالة وجود مخالفات يجب على المراجع ان يتحفظ في تقريره.

[1] يوسف محمد الجربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،الأردن ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،ط1 ،2000،ص7.

[2] خالد أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية** ،الأردن،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط4 ،2007 ، ص13.

[3] كمال عبد السلام على،مرجع سابق ،ص 18.

[4] كمال عبد السلام علي،مرجع سابق ،ص ص 18-19.

و الشكل التالي توضيح لأهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم المراجعة :

**الشكل رقم (2-1) : ملخص لتعريف المراجعة**

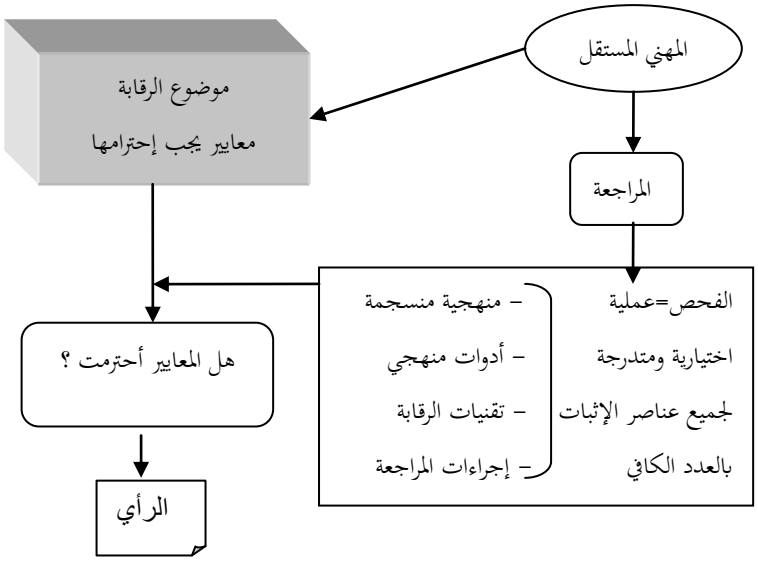


**المصدر** : شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**، مذكرة دكتوراه، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2012، ص12.

في ما سبق تكلمنا على المراجعة ومعناها وتكرر ذكر الشخص المحايد القائم بهذه المهمة ويطلق عليه اسم المراجع الخارجي أو محافظ الحسابات وقد عرفه المشرع الجزائري في القانون 10-01 على أنه "يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون،كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته،مهنة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به [1]".

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة**

**الفرع الأول: أهمية المراجعة**

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين، والمستثمرين الحاليين والمستقبلين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة، ونقابات العمال وغيرها،وتتمثل هذه الأهمية في [2]:

- إدارة المشروع تعتمد إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية رقم 42، بتاريخ 28رجب 1431هـ الموافق لـ 11 يوليو 2010،المادة 22، ص7.

[2] خالد أمين عبد الله ،**علم التدقيق من الناحية النظرية والتطبيقية**، مرجع سابق ، ص 15.

المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والإستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مه اعتبار عنصر الحماية الممكنة [1]؛

- أما البنوك التجارية والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي [2]؛
- أما الهيئات الحكومية و أجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات .... الخ كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه[3]؛
- أما المستثمرون أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وإنفصال الملكية عن إدارة الشركة ،مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لا تتعرض للإختلاس والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم إنتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات[4]؛
- تخدم المراجعة الخارجية الاقتصاد الوطني بصفة عامة كنتيجة لخدماتها وأهميتها للفئات السابقة الذكر، من خلال مساهمتها الكبيرة والفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب، ويعتبر المراجع خير عون للدولة لتنفيذ خططها والكشف عن أي انحراف مالي ومعالجته وتقويمه بالسرعة الممكنة لتحقيق أهداف الخطة العامة الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومي وتنمية الاقتصاد وتحقيق الرفاهية للمواطنين[5]؛

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

[4] يوسف محمد الجربوع ،مرجع سابق ،ص ص 8-9.

[5] سعيد بن دادة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تقارير المراجعة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماستر ،دراسة منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،2014، ص8، متاح في: http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/bendada-said.pdf?idmemoire=5425، شوهد في: (2015/04/18) بتوقيت (15:30).

و عناصر أخرى تتمثل في[1] :

– مجموعة الموظفين واتحادات العمال وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح؛

– الاقتصاديون ورجال البحث العلمي وتتمثل حاجتهم من المعلومات لمساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة ،والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات، كما أن رجال الاقتصاد يعتمدون على القوائم المالية المدققة في تقديرهم للدخل القومي والتخطيط الاقتصادي؛

– دعاة ومؤسسات حماية البيئة وهؤلاء يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن مزاولة المؤسسة لنشاطاتها؛

– نظام المحاكم ويحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للمؤسسة لأغراض حالات الإفلاس، وتقييم الأصول الضرورية، وفي أغراض الدعاوي القضائية؛

– الإستشاريون كالمحللين الماليين وبيوت الإستثمار فهؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الموقف

– المالي للمؤسسة بهدف ابداء النصح للمستثمرين وتوجيههم؛

– المستثمرون المحتملون وهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في إتخاذ القرارات حول إمكانية الاستثمار في المؤسسة، وتحديد السعر المناسب للاستثمار بما يحقق لهم أكبر عائد.

**الفرع الثاني: أهداف المراجعة**

تعرف المراجعة على أنها الفحص الإنتقادي للقوائم المالية كالميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة بها وكل ما هو محاسبي ومالي في تقرير مجلس الإدارة، فهدف المراجع الأساسي هو إعطاء رأي مدعم بأكثر براهين إثبات حول شرعية وصدق الوثائق:

**أولا: الوجود والتحقق**

يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية الموجودة فعلا[2].

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ،**التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية** ، مذكرة ماجستير، دراسة منشورة، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،2010 ، ص ص :55-56 (بتصرف)، متاح في:http://iefpedia.com/arab / شوهد في (2015/02/13) بتوقيت (02:30) .

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص16.

**ثانيا: الشمولية أو الاكتمال**

بما أن الشمول من بين أهم العناصر الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمت بصلة إلى الحدث، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة، ومن جهة أخرى على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية[1].

**ثالثا: التقييم والتخصيص**

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما[2].

**رابعا: إبداء رأي فني**

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها،ونسنتطرق لهذا العنصر بالتفصيل[3].

**خامسا: عرض القوائم (الإفصاح)**

يهدف المدقق من خلال هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمباديء المحاسبية المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها، فضلا عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر المدقق على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها[4].

---

[1] نفس المرجع،ص17

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع،ص18.

[4] مُحَّد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص مالية وتدقيق، 2011، ص8.

**سادسا: فحص المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية للمنشأة**

بهدف و إبداء رأي فني محايد عن مدى دقة هذه المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها في تكوين صورة صادقة عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة [1].

**و** يمكن لنا تقسيم أهداف المراجعة إلى مجموعتين أساسيتين[2]:

**أولا:الأهداف التقليدية** : وتنقسم هي الأخرى إلى نوعين رئيسية وفرعية

1. **الأهداف الرئيسية** :

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

2. **الأهداف الفرعية** :

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب في الحسابات؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة على تقرير مراجع الحسابات لرسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً أو مستقبلا.

**ثانيا:الأهداف الحديثة أو المتطورة** :

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفقاً للأهداف المرسومة؛
- حقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

**المطلب الثالث:مباديء وفروض المراجعة**

**الفرع الأول : مباديء المراجعة**

**أولا : المبادئ المرتبطة بمركز الفحص والتحقيق:**

1. مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يقصد بهذا المبدأ المعرفة الكاملة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جانب، ومعرفة وتحديد احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب آخر[1].

---

[1] أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون ،**أساسيات المراجعة ومعاييرها** ،جامعة القاهرة ،كلية التجارة ،2008 ،ص ص 9-10 متاح في: (http://www.4shared.com/get/gr5PyZH_/___online.html) بتاريخ: (2015/04/17) بتاريخ (10:30).

[2] بن دادة سعيد، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تقارير المراجعة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر،دراسة منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2014/2013، ص4 و5.

2. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري:وحسب هذا المبدأ فإن الفحص يجب أن يشمل جميع أهداف المنشأة سواء الرئيسية أو الفرعية، إضافة إلى مختلف التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية* لهذه الأهداف والتقارير[2].

3. مبدأ الموضوعية في الفحص: ويعني هذا المبدأ ضرورة استبعاد الحكم والتقرير الشخصي أثناء عملية الفحص، ويتحقق ذلك عن طريق الرجوع والاستناد إلى العدد الكافي من أدلة وقرائن الاثبات التي تدعم رأي المراجع وتؤيده، خاصة إذا تعلق الأمر بالعناصر ذات الأهمية الكبيرة نسبيا، والتي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها كبير نسبيا[3].

4. مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية في المنشاة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة وهذا المناخ تعبير عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشارك [4].

**ثانيا : المبادئ المرتبطة بركن التقرير.**

1. مبدأ كفاية الإتصال: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوه من إعداد هذه التقارير[5].

2. مبدأ الإفصاح: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمباديء والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها،وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية،وإبراز جوانب الضعف–إن وجدت– في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات[6].

---

[1] سردوك فاتح،**دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة،جامعة محمد بوضياف،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، المسيلة، 2004، ص30، متاح في http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05/fateh-serdouk.pdf ، شوهد في:(2015/05/14) بتوقيت(12:30)

*الأهمية النسبية: حجم الخطأ في معلومات حساب–و في ضوء الظروف المحيطة – يؤدي و بدرجة كبيرة من الاحتمال إلي تغيير في حكم شخص معقول يعتمد علي هذه المعلومات.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] أحمد حلمي جمعة ، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق** ، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2015، ص52.

[5] المرجع السابق.

[6] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات،الأردن، دار الصفاء،ط1 ،2000 ، ص 24.

3. مبدأ الانصاف:حسب هذا المبدأ فإنه يجب أن تكون محتويات وعناصر تقرير مراجع الحسابات منصفة وعادلة لجميع الجهات المرتبطة بالمنشاة سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية[1].

4. مبدأ السببية: [2]وهي عبارة عن مجموعة من الاسس التي يجب ان تتوفر في كل شخص مهني قائم بالمراجعة، مهما كان إطار عمله سواء مراجعة قانونية أو مراجعة تعاقدية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.4. مبدأ الكمال: يجب على المراجع ان يكون مستقيما وشريفا وصريحا اثناء اداءه لمهامه المختلفة في إطار عملية المراجعة؛

2.4. مبدا الموضوعية: اي على كل شخص مهني مراجع ان يكون عادلا ومنصفا، وعليه تفادي أثر الآراء المسبقة على موضوعيته اثناء اعداده لتقرير المراجعة؛

**الفرع الثاني: فروض المراجعة**

يكمن تعريف الفروض بصفة عامة على أنها معتقدات ومتطلبات اساسية سابقة تعتمد عليها الافكار والتوصيات والقواعد الأخرى، وتعتمد نظرية المراجعة بصفة عامة على الفروض الأساسية[3].

يعرف Koher الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك[4]، وفيما يلي أهم الفروض التي تستند اليها عملية تدقيق الحسابات وهي:

**أولا : فرض عدم التأكد**

ويبرز في هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الاثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الاسباب التالية[5]:

- الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية؛
- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات؛
- عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

**ثانيا :فرضية استمرار المؤسسة**

تعتبر فرضية استمرار المؤسسة من أهم الفرضيات التي يتعامل معها حيث يفترض بالمؤسسة التي تعد القوائم المالية إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS أن تكون مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي

[1] سردوك فاتح، مرجع سابق، ص31

2 شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مذكرة دكتوراه، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2012، ص80.

[3] مامة مفتاح ، **دور المراجعة الخارجية في الحكم على صدق وشرعية القوائم المالية**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012/2011، ص 15.

4 أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق،ص 20.

[5] المرجع السابق،ص21.

المنظور، حيث تعتمد المؤسسة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمؤسسة والتي تختلف بلا أدنى شك عن إعدادها وفقًا لمفهوم التصفية الذي يستند على عدم قدرتها المؤسسة على الاستمرارية وبذلك فيجب على المؤسسة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار من خلال الملاحظات وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المؤسسة غير قادرة على الاستمرار[1] .

**ثالثا: فرض استقلال المدقق**

ويثير هذا الفرض موضوع "استقلال"مراقب الحسابات في أداء عمله،ويمثل استقلال مراقب الحسابات سندا أساسيا لجيدة عملية المراجعة،ومن ثم فأي عمل يقصد به التقليل من هذا الاستقلال يجب أن يدرس بجدية[2] .

**رابعا : فرض توافر تأهيل خاص للمدقق**

وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الاثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل منها المحاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته [3].

**خامسا : فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية**

تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي[4]:

1. رقابة إدارية: وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها (الموازنات–التكاليف المعيارية–دراسة الوقت–التقارير–التدريب).
2. رقابة محاسبية: وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها ومن وسائلها (حسابات المراقبة–الجرد المستمر–المصادقات–المراجعة الداخلية–النظام المستندي).
3. ضبط داخلي: وهدفه حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال ومن وسائلها (تقسيم العمل–تحديد الاختصاصات والمسؤوليات).

ومما لا شك فيه أن نظام المراقبة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لعلم المراجعة الحديثة.

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRSS& IASS2007** ، الأردن ،إثراء للنشر والتوزيع ،ط1، 2008، ص 99.

[2] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الاسكندرية، الدار الجامعية ،2002، ص23.

3 أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 21.

[4] آمال بن يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص مالية ونقود، 2002، ص 20.

**سادسا : فرض الصدق في محتويات التقرير**

ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المراجع يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المراجع ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المراجع باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها[1].

**المطلب الرابع: معايير المراجعة وأنواعها**

إن من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة، وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة،يعملون في ضوئها، ويسيرون على هديها في كافة مراحل العمل، ولمهنة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدم محاسبيا، وهذه المعايير هي المرشد للقضاء وللمحاكم وللممارسين للمهنة وللدارسين أو المدرسين لهذا العلم [2].وتنقسم المعايير إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

**أولا : المعايير العامة (تؤكد على جودة المراجعة)[3]:**

- يجب أن يقوم بالمراجعة شخص أو اشخاص لديهم التدريب والكفاءة الفنية المناسبة لأداء عملية المراجعة، تضع معظم الدول قوانين بمتطلبات القيام بمراجعة مستقلة مثل الحصول على شهادات معينة والتدريب لفترات معينة؛
- يجب أن يحافظ المراجع على استقلاله تجاه جميع الامور المتعلقة بمهمة المراجعة، وفي بعض الأحيان يكون الاستقلال هو أهم المعايير على الإطلاق فوظيفة المراجعة تتطلب الإستقلال وبدونه لا يكون هناك مراجعة؛
- يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الملائمة وذلك من خلال الالتزام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعملية المراجعة وفي اعداد التقرير.

**ثانيا: معايير العمل الميداني:**

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة ، وتتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها عند استخدام هذه الإجراءات، وتحتوي على ثلاثة معايير وهي[4]:

- يجب دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها بشكل مفصل وواف حتى يتمكن المراجع من تقرير مدى الاعتماد عليها، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة؛

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 21.

[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية، ط2، الأردن، دار وائل للنشر، 2004، ص16.

[3] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الأول، مصر، الدار الجامعية،2004 ، ص ص 38-40.

[4] حسين أحمد دحدوح وحسين ياسر القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، الجزء الأول، الأردن، دار الثقافة ،2009،ص 64.

- يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسبا وكافيا، ويجب أن يتم الإشراف على أعماله المساعدين، أن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة؛
- يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية.

**ثالثا : معيار إبداء الرأي[1]:**

- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية الختامية أعدت طبقاً للمبادئ والقواعد المحاسبة المتعارف عليها؛
- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ والقواعد قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترة السابقة؛
- يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه المهني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية مأخوذة كوحدة واحدة ، وفي حالة امتناعه عن إبداء رأيه في أمور معينة يجب على مدقق الحسابات أن يضمن تقريره الأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك؛
- تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تتضمنه هذه القوائم من معلومات طالما لم يشير التقرير إلى غير ذلك.

**الشكل رقم (2-2) :معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها**

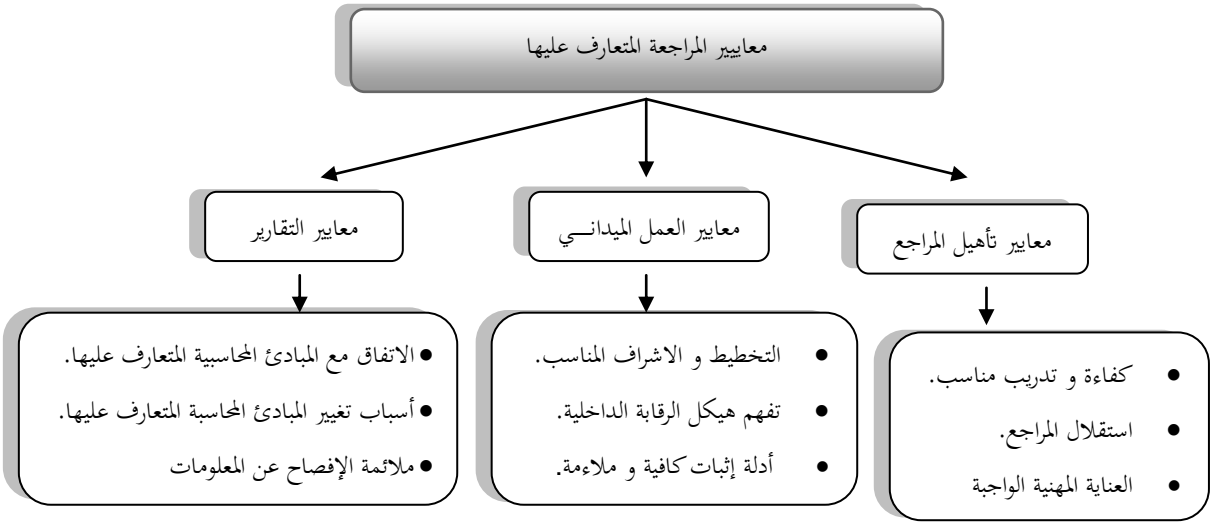


**المصدر** : طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة ، شرح معايير المراجعة الدولية و الأمريكية و العربية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 43.

[1] وعد عبدالودود سيف، المراجعة " تدقيق" الحسابات ( طبيعتها- أهدفها- إجراءاتها)، ycsr.org/files/korasat_ecit_4_5.doc ،شوهد في (2015/05/02) ،(10.30)، ص 2.

**الفرع الثاني: أنواع المراجعة**

يوجد أنواع متعددة للمراجعة تختلف باختلاف المعيار الذي ينظر من خلاله إلى المراجعة. لكن هذا التنوع في المراجعة لا يؤثر في جوهر عملية المراجعة، أي أن مفهوم المراجعة والأصول والأسس التي تقوم عليها لا تتغير بتغير المعيار الذي ينظر منه إلى المراجعة. حيث يمكننا تمييز الأنواع التالية للمراجعة:

**أولا : من حيث المصدر الذي ينص عليها:**

تنقسم المراجعة من حيث المصدر الذي ينص عليها إلى:

1. مراجعة قانونية (إلزامية) [1]:هي المراجعة الذي ينص عليها القانون، حيث يلزم القانون عددا من المنشآت بمراجعة حساباتهم وأهم هذه المنشآت شركات الأموال.
2. مراجعة اختيارية[2]:وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني للوحدة الاقتصادية وخاصة الوحدات الاقتصادية الفردية وشركات الاشخاص.

**ثانيا : من حيث حجم الاختبارات[3]:**

1. مراجعة شاملة: وتعني المراجعة الشاملة أو التفصيلية أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشآت صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المنشآت كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراعاتهما بإستمرار.
2. مراجعة اختيارية :وفي هذه الحالة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع).

**ثالثا : من حيث موعد القيام بالمراجعة[4]**

1. مراجعة مستمرة: يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذا عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط

[1] حسين أحمد دحدوح وحسين ياسر القاضي، مرجع سابق، ص ص :50،49.

[2] إدريس عبد السلام الشتيوي، مرجع سابق، ص21.

[3] محمد سمير الصبان ،عبد الله عبد العظيم هلال ،الاسس العملية و العلمية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، 2002 ،ص48.

[4] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي،مرجع سابق،ط2،ص ص 24-26 بتصرف.

مسبقا ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح إلى المؤسسات كبيرة الحجم إذا يصعب في ظلها على المراجعة النهائية من تحقيق الأهداف المنوطة بها.

2. مراجعة نهائية: يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من المستويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة.

**رابعا : من حيث نطاق المراجعة [1]:**

1. التدقيق الكامل:سابقا كان حجم المشروعات صغيراً لذا كانت عملية التدقيق تمتد إلى جميع العمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات للتحقق من سلامة تسجيل القيود المحاسبية وعدم وجود أخطاء أو غش وضمان إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومع تطور حجم المشروعات وتعدد عملياتها أصبح تدقيق العمليات جميعها يتطلب نفقات باهظة وجهداً كبيرين فاتجه التفكير نحو التدقيق الاختياري الذي يتمثل في فحص بعض العمليات بشكل دقيق وشامل دون غيرها وذلك في مواعيد يحددها المدقق نفسه كأن يدقق مشتريات شهر معين ومبيعات شهر آخر وهكذا أي باستخدام الأساليب الإحصائية لتحديد نطاق التدقيق خصوصا وأن مع اتساع حجم المشروعات بدا الاهتمام بتصميم أنظمة سليمة للرقابة والضبط الداخلي مما يحقق رقابة داخلية على التصرفات المالية ويوفر حداً أدنى من الدقة الحسابية ويمنع حدوث الأخطاء أو الغش ولذا يجب على المدقق قبل أن يبدأ بعمله القيام بفحص دقيق لنظام الرقابة الداخلية في المشروع للتأكد من مدى سلامة هذا النظام ومدى الاعتماد عليه حيث أن ذلك الفحص يؤدي إلى توسيع نطاق عملية التدقيق أو الاكتفاء بتدقيق بعض العمليات بشكل يطمئن معه إلى سلامة تسجيل وتصنيف العمليات المالية في الدفاتر والسجلات.

2. التدقيق الجزئي:هو تدقيق جزء محدد من عمليات المشروع وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المشروع كأن تتفق الإدارة مع المدقق على تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص عمليات جزء محدود من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المشروع أو كأن يعهد بتدقيق النقدية فقط، أو جرد المخازن...الخ، تكون مسؤولية المدقق محدودة بنطاق عملية التدقيق وفيما قدم إليه من بيانات ومعلومات لذا يجب تحديد نطاق المراجعة الجزئية كتابة مع الجهة التي تكلف المدقق بهذه العملية (عقد كتابي) وعلى المدقق أن يبين في تقريره النتائج التي وصل إليها خلال عملية التدقيق وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه.

[1] مصطفى يوسف الكافي ، **تدقيق الحسابات ( في ظل البيئة الالكترونية و اقتصاد المعرفة )**، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص ص 36-37.

**خامسا : من حيث القائم بعملية المراجعة**

1. مراجعة خارجية: هي الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية ،ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المنشأة[1].

يقوم بها مراجع (مراقب) من خارج المنشأة تعينه الجمعية العامة أو مدير الشركة، ويختص بتدقيق العمليات التي قامت بها المنشأة خلال فترة، وينتهي عمله بتقديم تقرير فني محايد عن سلامة المركز المالي ونتائج الأعمال[2] .

وهي أن تقوم جهة مستقلة من خارج الشركة (المراجع الخارجي) بعملية المراجعة وذلك لهدف إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية.[3]

إن أهداف التدقيق الخارجي تلتقي مع أهداف التدقيق الداخلي وبذلك فإن التعاون الوثيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمشروع في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله من ربح أو خسارة. ولهذا يطلق على هذا النوع أحياناً بالتدقيق المحايد أو المستقل[4] .

2. مراجعة داخلية [5]: يمكن تعريف المراجعة الداخلية على انها"المراجعة التي يقوم بها الموظف بالمنشأة"،والمراجعة الداخلية لا تختلف عن المراجعة الخارجية إلا من حيث القائمين بها.

ومعنى هذا أن العمل من كليهما ينصرف الى فحص نظام الرقابة الداخلية وفحص بنود المصروف- الإيرادات- وتحقيق المركز المالي أي أن العمل نفسه يكرر من جهتين مختلفتين ولعل التشابه بين الاساليب والاجراءات التي يتبعها المراجع الداخلي والخارجي عند فحص السجلات المحاسبية والاجراءات وإعداد اوراق المراجعة قد يوحي بأن كلاهما يؤدي نفس العمل، إلا أن الأسباب وراء كل من النوعين لمراجعة النتائج النهائية لكل منها مختلفة.

3. مراجعة حكومية[6]:تخضع الوحدات الحكومية كالجامعات والمستشفيات العامة وخلافه لنوع خاص للمراجعة باعتبارها وحدات تخدم مصالح العام ولا تستهدف الربح، فالمراجع الذي يقوم بمراجعة الوحدة الحكومية يقوم في الواقع بمراجعة العديد من الانشطة والعمليات المالية بها والمتعلقة بإنفاق الموارد حسب ما تصرح به الدولة في هذا الشأن.

---

[1] غسان فلاح المطارنة،مرجع سابق ،ص25.

[2] حسين حسن شحاته، أصول المراجعة والرقابة مع إطلالة اسلامية،مصر، جامعة الأزهر،كلية التجارة، ص ص 22-23.

[3] إدريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سابق، ص20.

[4] مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق ،ص40.

[5] عبد الفتاح محمّد الصحن، سمير كامل،الاسكندرية، الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعة الجديدة،2001،ص214.

[6] عبد الفتاح الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، مصر، المكتب الجامعي الحديث ،2007، ص ص 23-24.

**سادسا : من حيث هدف المراجعة:**

1. مراجعة القوائم المالية [1]:يتم اجراء مراجعة القوائم المالية للتحقق من إن القوائم المالية ككل (المعلومات التي تم التحقق منها) تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) ، ورغم ذلك فإن من المعتاد إجراء مراجعة للقوائم المالية (تتضمن القوائم المالية قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتممة) التي تم اعدادها بواسطة استخدام الاساس النقدي أو اي اساس آخر مناسب .
2. مراجعة الالتزام:وتعرف بمراجعة الأداء أو التنفيذ،حيث يكون الغرض منها معرفة مدى التقيد أو الإلتزام بأداء سياسات معينة أو قوانين ولوائح وتعليمات أو مدى التقيد بعقود معينة[2].
3. المراجعة التشغيلية [3]:تنطوي على فحص أي مجموعة من الإجراءات والطرق التشغيلية في منشأة ما بغرض تقويم كفاءة وفاعلية تطبيق هذه الاجراءات.

وتتوقع إدارة المنشاة الحصول على مقترحات لتحسين كفاءة وفاعلية عملياتها في نهاية عملية المراجعة التشغيلية، وتشمل أمثلة المراجعة التشغيلية الآتي:

- تقويم كفاءة ودقة نظام الاجور المطبق في برنامج محاسبي الكتروني جديد.
- تقويم كفاءة ومدى رضا العملاء في نظام توزيع البريد.
- تقويم مدى كفاية المعلومات المستخدمة بواسطة الادارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- تقويم كفاءة تدفق المعلومات في استلام اوامر العملاء.

[1] حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة-مدخل معاصر، مصر، المكتبة العصرية ،2007، ص24.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مصر،الدار الجامعية، 2006، ص25.

[3] حاتم محمد الشيشيني، مرجع سابق، ص ص:22،23.

## المبحث الثاني: الجانب العملي لمراجعة الحسابات

### المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق، لابد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والإستقامة، وحتى يتفادى هذا لابد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع.

#### الفرع الأول: الخطوات التمهيدية

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق،و على محافظ الحسابات بادئ ذي بدء التأكد من [1]:

- سلامة تعيينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات؛
- كما عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس إدارة الشركات الحليفة، وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت؛
- إذا كان سيعوض زميلا معزولا، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغا فيه؛
- إذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه؛
- إذا كان سيعوض زميلا رفض تجديد مهامه، عليه الاتصال به ومعرفة الأسباب؛
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه؛
- التأكد كذلك من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة تجاه مسئولي المؤسسة التي سيراقبها؛
- يعين من طرف الجمعية التأسيسية ويمضي في هذه الحالة القانون التأسيسي للشركة وقد يعين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويمضي محضر اجتماعيا مع عبارة "قبول المهمة" ويعلن عن قبوله كتابيا في حالة حضوره الجمعية؛
- ومهما يكن، عليه التصريح كتابيا أنه بعيد عن الحالات الممنوعة قانونا وتنظيميا؛
- يخبر مجلس أو جمعية خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، برسالة مسجلة عن تعيينه؛
- يشعر مسئولي المؤسسة بالإجراءات الإشهارية الواجب القيام بها من طرفهم؛

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص ص 42-44.

- يرسل رسالة إلى مسئولي المؤسسة يبين فيها الكيفية التي ستنجز بها المهمة (مسئوليته، المهمة، المتدخلون، معايير العمل، فترات التدخل والمدد الزمنية القانونية لتقديم التقارير، الأتعاب)؛
- عليه الاتصال بالمحافظ السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيده في إنجاز مهمته؛
- على الزميل السابق، تضامنا، أن يسهل مهمة زميليه الجديد؛
- في حالة تعدد محافظي الحسابات في المؤسسة المعين فيها، على كل واحد احترام هذه الشروط، وكأنه موجود بمفرده؛
- في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية وتنظيمية أو لأسباب أخرى، عليه مراسلة المؤسسة وإخبارها بأسباب عدم قبوله المهمة وذلك في خلال 15يوما؛
- إذا كانت المؤسسة قد قامت بالإجراءات الإشهارية لتعيينه، عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشهار رفض المهمة .

**الفرع الثاني: مخطط التدقيق (برنامج التدقيق)**

من المتفق عليه أن عملية المراجعة ينبغي أن تتم وفق خطة محددة،كما يتطلب هذا المعيار أيضا التخصيص السليم للمهام على العمالة المتاحة بالمكتب، وتحقيق الإشراف الملائم على المساعدين ومتابعة تقدمهم في تنفيذ مهامهم، ويتطلب هذا المعيار تعيين المراجع في الوقت الملائم على المساعدين ومتابعة تقدمهم في تنفيذ مهامهم، ويتطلب هذا المعيار على ضرورة تحقيق التوقيت السليم للقيام بإجراءات المراجعة، ولكنها تمتد أيضا إلى مراحل تخطيط تلك الأعمال والإجراءات، وينبغي أن يأخذ المراجع في الاعتبار وهو بصدد تخطيط أعمال المراجعة مؤشر الأهمية،بمعنى التركيز في جوانب التخطيط على العناصر التي تزداد فيها نسبة المخاطرة [1].

**الفرع الثالث: الإشراف على مهمة التدقيق [2]**

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم، بل هو مطالب بالإطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها، باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية التدقيق، يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي:

- توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق؛
- حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة؛

[1] أحمد محمد نور،معايير المراجعة الملائمة للممارسات المهنية في مصر،مجلة الإقتصاد والمحاسبة، ع(397)، يناير 1981، ص 23.
[2] محمد أمين مازون،مرجع سابق، ص32.

- إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق؛
- ترتيب المهام حسب الأولويات؛
- فحص العمال المنتهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد التدقيق بغرض الاستغلال الأمثل للطاقات؛
- حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة؛
- حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم؛
- طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم؛

**الفرع الرابع: أوراق العمل**

تعتبر أوراق العمل دليلا ماديا فعليا عن الوقت المستغرق في عملية المراجعة وحجة تبرز فصول أطوارها، لذا بات من الضروري على أي مراجع الاهتمام بهذه الاوراق لاعتبارها ركيزة أساسية لكتابة التقرير[1].

وباعتبارها وسيلة لتجميع أدلة الاثبات والقرائن التي يحتاجها المراجع لإبداء رأيه الفني حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبية سنميز بين أنواع أوراق العمل في النقطتين التاليتين:

**أولا: الملف الدائم**

وهو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص وتفيد أكثر من سنة مالية علما أن أكثر هذه المعلومات تم الحصول عليها عند البدء في التدقيق لأول مرة، أي عند القيام بالزيارة الأولى للمنشأة وعند التعيين[2].

ويحتوي الملف الدائم للمراجعة على العناصر التالية [3]:

- صور القانون النظامي والعقد الابتدائي للشركة أو مستخرجات منها، وذلك بالنسبة لشركات المساهمة أو عقد الشركة بالنسبة لشركة الأشخاص؛
- شهادة من المنشأة بالدفاتر والسجلات المحتفظ بها، موقعا عليها من المسئولين فيها؛
- صورة من برنامج المراجعة؛
- نماذج لإمضاءات المسئولين في المنشأة؛
- نسخة من التقارير المالية والميزانية العمومية عن السنوات السابقة؛
- صور القرارات الهامة لمجلس الإدارة والجمعية العمومية والتي لها اتصال بأعماله؛
- ملخص الإقرارات الضريبية للمنشأة؛

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2006، ص:125.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3 ،2006،ص59 .

[3] عبد الرسول عبد الهادي عبد الرسول، **مبادىء وأصول المراجعة"منهج علمي وبرنامج عملي"**،مصر، مطابع غباشي،1996، ص 106.

- ويجب أن يضيف المراجع إلى هذا الملف التغيرات التي قد تحصل بالنسبة للمعلومات والبيانات التي يحويها. وأن يحفظ هذه الملفات بطرق الحفظ الحديثة بعيداً عن متناول أيدي غير المختصين لما يتضمنه هذا الملف من معلومات سرية تقضي آداب المهنة بالاحتفاظ بها.

**ثانيا :الملف الجاري**

- ويشمل بيانات جارية مرتبطة بعملية المراجعة التي يقوم بها المراجع هذا العام ويتضمن هذا الملف مايلي:[1]
- نسخة من خطاب التعيين (عقد أو قرار الهيئة العامة)؛
- بيان بأسماء المراجعين السابقين وخطاب المجاملة؛
- نسخة من مراسلاته مع العميل الذي يراجع حساباته؛
- نسخة من تقريره عن نتيجة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- نسخة من برنامج المراجعة الذي أعده لعملية المراجعة؛
- ملخص من محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة خلال العام؛
- ميزان المراجعة النهائي وموازين المراجعة الشهرية (الدورية)؛
- الكشوف التحليلية لبنود المصروفات والإيرادات ومفردات الميزانية العمومية؛
- ملخص لقيود التسويات التي أجريت في نهاية الفترة؛
- محاضر الجرد المختلفة، نقدية، بضاعة، استثمارات؛
- نسخة عن التقارير الدورية للمراجع ومساعديه المرتبطة بفحص الحسابات والدفاتر؛
- نسخة من تقرير المراجع النهائي.

**المطلب الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية**

**الفرع الأول : مفهوم تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، اعتمادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته و الالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها[2].

**الفرع الثاني : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية**[3]

والمعروف أن فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية بصورتها التقليدية كان يتم عن طريق :

[1] يوسف محمد الجربوع، مرجع سابق، ص 73.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي،مرجع سابق،ط3 ، ص 45

[3] محمد الفيومي محمد وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة ،مصر** ،المكتب الجامعي، 2008 ،ص ص 16-17.

**أولا: فحص ومراجعة اللوائح والخرائط التنظيمية لتحديد:** ما إذا كان

- التنظيم الرسمي وغير الرسمي للمنشأة قد صمم بوضوح وخاصة مدى اعتماده على التكامل والفصل بين واجبات الأفراد المسئولين عن:
  - تنفيذ العمليات؛
  - تسجيل وإعداد البيانات المتعلقة بها؛
  - المحافظة على الأصول المرتبطة بالعملية.
- فحص مدى كفاية الإجراءات المالية والمحاسبية والتأكد من أن:
  - العمليات روجعت داخليا للتأكد من دقة وسلامة تسجيلها؛
  - تدفق إعداد البيانات يسمح باكتشاف وتصحيح الأخطاء في البيانات المالية والتشغيلية.

**ثانيا: اختبار بعض العمليات الفعلية : لتحديد ما إذا كانت**

- السياسات الموضوعة والإجراءات وعناصر الرقابة تعمل كما هو مخطط؛
- ويركز المراجع على بعض المعالم التي يسترشد بها في تقييم نظام الرقابة الداخلية،ومن بين هذه المعالم:
  - كفاية هيئة الموظفين والعمال؛
  - تقسيم العمل؛
  - تحديد المسؤوليات؛
  - وجود إثبات لكل عمل يؤدى؛
  - مراجعة العمل الذي تم؛
  - الحماية المادية؛
  - الدقة الحسابية.

**المطلب الثالث: أدلة وقرائن الاثبات**

**الفرع الأول:مفهوم دليل الإثبات**

تعددت التعاريف التي تناولت أدلة الاثبات، ولكنها تشترك جميعها في انها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم

وإصدار الحكم المطلوب القائم على اسباب موضوعية، بعكس الاحكام التي تعتمد على الميول والنزعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر.[1]

**الفرع الثاني:طبيعة دليل الإثبات**

يعرف دليل الاثبات بأنه أي معلومة يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت البيانات محل المراجعة تم تحديدها بما يتفق والمعايير الموضوعة ذات الصلة. بمعنى آخر فان أي دليل اثبات من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع. فالمراجع الحيادي يجب عليه جمع تلك الأدلة التي تساعده على الحكم على ما إذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2].

وقد يتضمن دليل الاثبات في المراجعة معلومة على درجة عالية من الإقناع، مثال ذلك عند قيام المراجع بنفسه بحصر عدد الأوراق المالية المملوكة للشركة كالإستثمارات، كما قد ينطوي الدليل على درجة منخفضة من قوة الاقناع لدى المراجع مثل حالة الاعتماد على إجابات أسئلة موجهة للعاملين في منشأة العميل[3].

ويمكن القول إن أدلة الاثبات التي تدعم رأي المراجع في القوائم المالية تنقسم بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين. الأول يشتمل على البيانات المحاسبية الأساسية، أما الثاني فيتضمن كل معلومات الاثبات الأخرى. فالبيانات المحاسبية الأساسية تنطوي على كافة البيانات المتعلقة بالدفاتر المحاسبية بأنواعها فضلا عن كل السجلات الرسمية المختلفة لدى العميل (مثل سجلات تخصيص التكاليف بين الأقسام ومذكرات تسويات حسابات البنك)، فهي سجلات تدعم القوائم المالية بصورة مباشرة[4].

أما عن أدلة الاثبات الأخرى فهي لازمة أيضا لتدعيم القوائم المالية نظرا لأن البيانات المحاسبية الأساسية لا تكفي وحدها في هذا الشأن. فالقوائم المالية يجب أن تدعم بصورة أكبر من خلال أدلة اثبات مختلفة يتم جمعها بواسطة المراجع من خلال تطبيقه لإجراءات المراجعة[5].

وقد تكون أدلة الاثبات في صورة مستندات أساسية كالشيكات والفواتير والعقود والمصادقات وأي مستندات أخرى مكتوبة. كما قد تشتمل أدلة الاثبات على أي معلومات يحصل عليها المراجع أثناء تأدية مهمته كالاستفسارات والملاحظات المشاهدة والفحص المادي وأساليب فحص تحليلية أخرى[6].

[1] هاني فرحان الزايغ، دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الاثبات لإبداء الراي على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة ،تخصص محاسبة وتمويل،2006، ص 34.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون مرجع سابق ، ص 73.

[3] نفس الرجع.

[4] نفس المرجع ،ص ص 73-74.

[5] نفس المرجع.

[6] نفس المرجع.

ولحصول المراجع على أدلة الإثبات بمزاولته لكل من إجراءات مدى الإلتزام وإجراءات التحقق بطريقة أو أكثر من الطرق الآتية[1]:

الفحص المستندي، الملاحظة، الإستفسار والمصادقة، الفحص الحسابي،الفحص التحليلي .

**المطلب الرابع: تدقيق الحسابات**[2]

إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة كافية لإبداء الرأي حول الحسابات السنوية، وإن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود للمرحلتين السابقتين التعرف بالمؤسسة، تقييم نظام الرقابة الداخلية ويجب على برنامج مراقبة الحسابات أن يكون مخففا أو ممتدا حسب درجة الثقة التي يمنحها محافظ الحسابات إلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها، ويمكن تحرير برنامج المراقبة على ورقة عمل خاصة ومنظمة كما يلي:

- قائمة المراقبات للإنجاز، يجب أن تكون المراقبات معالجة بالتفصيل حتى تنفذ؛
- إمتداد النموذج مع مراعاة عتبة المفهوم؛
- الإشارة إلى إنجاز المراقبة؛
- مرجع في ورقة العمل أين تم إسناده إلى المراقبة؛
- المشاكل المتعرض لها تجب الإشارة إليها.

للحصول على الأدلة الضرورية للتعبير عن الرأي، بحوزة محافظ الحسابات مختلف التقنيات، منها: فحص المستندات، المراقبات الجبرية العددية، التحليلات والتقييمات، الفحص التحليلي، وهذه المراقبات مطبقة عن طريق عملية" السبر"، ويجب أن تسمح عملية مراقبة الحسابات من التأكد على أن كل العناصر تكون مراقبة بدقة، وعليه التأكد من إن الحسابات السنوية موافقة مع خلاصته ومعرفته بالمؤسسة، وأنها تبرز بطريقة صحيحة قرارات المسيرين وتعطي صورة مختلفة لنشاطه وحالته المادية[3].

**المطلب الخامس : إعداد تقرير المراجعة.**

**الفرع الأول: مفهوم تقرير المراجعة** [4]

لقد ظلت كلمة شهادة Certificate مستعملة للدلالة على تقرير المدقق إلى أن بدأ التحول إلى لفظ تقرير Report كما هو شائع لدرجة كبيرة في أنحاء العالم، أما سبب التحول هذا فيرجع إلى أن الشهادة تعتبر اعلانا كتابيا عن حقيقة واقعة، فلا تعطى اذن إلا إذا وصل عاطيها منزلة اليقين، لذلك فان لفظ تقرير أقرب

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي ،المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية،دار المعارف،الاسكندرية ،2003،ص 187.

[2] مولاي نصيرة،دور المراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومات المحاسبية،رسالة ماستر،دراسة منشورة،جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2012، ص58.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] خالد امين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات–الناحية النظرية والعلمية ،مرجع سابق، ص 90.

لوصف ما يعطيه المدقق لأنه عاجز عن إعطاء شهادة حيث أن البيانات المحتواة في القوائم المالية عبارة عن أشياء تقريبية بسبب وجود عنصر التقدير فيها مثل الإستهلاكات والمخصصات وما شابه، أما كلمة رأي Opinion فليست بديلا عن لفظ "تقرير" أو "شهادة" بل جزء منهما حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنودا أخرى علاوة على رأي المدقق حول صحة البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

**الفرع الثاني :العناصر الأساسية فى تقرير المراجع**

وتتمثل هذه العناصر في عنوان التقرير ،الجهة التى يوجه إليها التقرير، الفقرة الافتتاحية، فقرة نطاق عمل المراجع، فقرة الرأى وتحتوى على إبداء الرأى بشأن القوائم المالية،تاريخ التقرير،عنوان المراجع، توقيع المراجع [1].

**الفرع الثالث: أنواع الرأي المهني**

إن رأي المراجع في القوائم المالية التي قام بمراجعتها، يختلف تبعا لاختلاف نتائج عمليتي الفحص والتحقق وما تتطلبه من ضرورة الحصول على الأدلة والبراهين اللازمة للحكم على عدالة الإفصاح الذي تقدمه هذه القوائم.

وإن اختلاف رأي المراجع في القوائم المالية تبعاً لإختلاف النتائج التي يتوصل اليها نتيجة القيام بعملية المراجعة يعني وجود أنواع متعددة من تقارير إبداء الرأي يتفق كل منها مع الأحكام الشخصية التي يتوصل اليها بخصوص مدى عدالة تمثيل هذه القوائم نشاط المشروع ومركزه المالي، وقد جرى العرف على إصدار أربعة أنواع من الآراء في تقرير مراجع الحسابات هي:

**أولا: التقرير النظيف**

يوضح المراجع في حالة ابداء الرأي النظيف أو غير المقيد أو غير المتحفظ موافقته عن توفر قناعته المهنية والايجابية اللازمة لسلامة عرض التقارير المالية كلها بدون أي تحفظ أو تقصير ما في عرض تلك التقارير أو في محتوياتها أو بأحد عناصرها[2].

يكون الرأي النظيف إذا توفرت فيه الحالات التالية جميعا وليس جزء منها ويجب أن يحتوي الرأي النظيف على النقاط التالية [3]:

– أن المدقق قد أتم عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها دون أي ضغوط أو قيود من الإدارة ؛

– أن القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة أو المتعارف عليها؛

– أن هذه المبادئ مطبق بصورة متجانسة من فترة الى أخرى ؛

– أن القوائم المالية تفي بمتطلبات الإفصاح الكافي ؛

[1] حسين حسين شحاته ،الطبيعة المميزة لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،ص7.

[2] السيد محمد،المراجعة والرقابة المالية(المعايير والقواعد)،مصر،دار الكتاب الحديث،2008، ص 380.

[3] مدونة سعيد القرا: https://sqarra.wordpress.com/auditt9، شوهد في : (2015/04/29) بتوقيت (12:56).

– لا يوجد أي مخالفات للنظام الأساسي للشركة أو لأحكام القانون .

**ثانيا: التقرير التحفظي[1]**

يكون الرأي المتحفظ في الحالات التالية:

- إذا كان هناك خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام وأن هذا الخروج ليس بدرجة كبيرة من الجوهرية بحيث لا يبدي رأي معارض وهذا التحفظ يذكر في فقرة نطاق الفحص؛
- إذا كانت القوائم المالية أعدت بطريقة لا تفي بمعيار الإفصاح الكافي بحيث لا تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية وهذا التحفظ يذكر في فقرة الرأي؛
- إذا كان هناك قيود على مدقق الحسابات أثناء عملية المراجعة سواء كانت من الإدارة أم نتجت عن ظروف وطبيعة النشاط في الشركة وهذا التحفظ يذكر في فقرة نطاق الفحص.

**ثالثا: التقرير السالب**

يطلق على هذا التقرير اسم التقرير المعارض أو العكسي، ويصدره المراجع عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلا عادلا، طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ولإصدار هذا التقرير يجب أن تكون التحفظات ذات أهمية نسبية كبيرة على القوائم المالية، ويجب على المراجع أن يحصل على الأدلة والبراهين لتبرير الرأي المعارض، وكذلك يجب أن تكون لديه تحفظات ذات أهمية تتعلق بمجال عملية المراجعة أو نطاقها[2].

**رابعا: تقرير عدم إبداء الرأي[3]**

طبقا لأصول المرعيه مهنيا، يمتنع مراقب الحسابات عن إبداء الرأي إذا لم يقم بأعمال المراجعة بدرجة كافية من حيث النطاق بما يمكنه من تكوين، إصدار، رأي فني محايد على القوائم المالية.

وبمعنى آخر يجب أن يعبر مراقب الحسابات عن الامتناع عن إبداء رأيه عندما يكون الأثر المحتمل للقيد على نطاق المراجعة هاما وعاما للدرجة التي يجد نفسه غير قادر على الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة،ومن ثم غير قادر على إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية[4].

[1] المرجع السابق.

[2] حسين أحمد دحدوح وحسين ياسر القاضي، مرجع سابق، ص 133.

[3] محمد سمير الصبان،عبد الوهاب نصر على، المراجعة الخارجية ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص412.

[4] المرجع السابق.

## المبحث الثالث : أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية

### المطلب الأول: المعلومات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

حتى يتسنى لمستخدمي القوائم المالية الوصول إلى آراء صائبة عن أداء المؤسسة وما يتبع ذلك من اتخاذ قرارات بتلك المؤسسات، ينبغي أن يلتزم مراجع الحسابات بإبداء رأي واضح وصريح دون أي تحيز أو غموض، إذ بفضل هذا الرأي تحدد أسس سليمة لعرض معلومات في صلب القوائم المالية، وكذا الإيضاحات العامة عن المؤسسة و ظروفها الواجب الإفصاح عنها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، ومن أجل إضفاء مصداقية أكبر حول مدى إفصاح القوائم المالية، تكمن مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في تلك القوائم و التي تؤدي إلى نمو وزيادة الموارد المؤسسة للأسباب التالية:

**الفرع الأول: تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات.**

يعتبر الهدف الرئيسي للقوائم المالية بالنسبة للمستفيدين الخارجيين هو تقديم المعلومات الملائمة، والتي تفي باحتياجاتهم عند اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة، وعلى وجه التحديد يحتاج المستفيدون الخارجيين الرئيسيون إلى معلومات تساعدهم على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كاف، بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمؤسسة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال دون تقليص حجم أعمالها[1].

**الفرع الثاني: تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية[2].**

يسعى المستفيدون الخارجيين عادة إلى مقارنة أداء المؤسسة بغيرها من المؤسسات، وتجرى هذه المقارنات في معظم الأحيان على أساس نسبي، وبناءا عليه فإن هؤلاء المستفيدون يهتمون بالمعلومات الواردة والمفصح عنها من طرف المؤسسة، ومن ثم فإن هذه المعلومات تزود المستفيدين بالأساس الذي يستخدم لتقويم دخل المؤسسة ومكوناته خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي ينبغي أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها، كما يجب أن يكون قياس أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها والمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية في هذا الشأن مفيدة بقدر الإمكان للمستفيدين الخارجيين الرئيسيين عند تقويم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي كاف، و من المعتاد أن ينظر المستفيدون إلى المؤسسة كتيار مستمر من العمليات و الأنشطة تستثمر فيها النقود في أصول غير نقدية للحصول على مزيد من النقد،

[1] مقابلة شخصية مع الأستاذ بالقاسم بن خليفة ،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ،بتاريخ (4/4/2015).

[2] المرجع السابق.

ومن ثم فإن الإفصاح عن أصول وخصوم المؤسسة وحقوق أصحاب رأس مالها وقياس كل منها يجب أن يكون متسقا مع ذلك التصور ويتطلب ذلك أخذ ما يلي في الحسبان:

1. عند قياس أصول المؤسسة و الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها في القوائم المالية يجب التمييز بين الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد والأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة، وتشمل الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد ( النقود والأصول الأخرى التي تمثل حقوقا للمؤسسة في الحصول على مبالغ محددة من النقد )، أما الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد فتمثل تيارات من الخدمات المتجمعة التي تتوقع المؤسسة استخدامها في عملياتها بحيث تسهم – بصورة غير مباشرة – في تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل، لذلك يجب – بقدر الإمكان – أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على زيادة التدفق النقدي، كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على تقديم الخدمات للعمليات المقبلة للمؤسسة؛

2. أن التزامات المؤسسة تعتبر أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية لذلك وفي معظم الأحيان يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تبرز التدفقات النقدية السالبة التي تترتب على التزامات المؤسسة.

**الفرع الثالث: تقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة[1].**

يهتم المستفيدون الخارجيين اهتماما مباشرا بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص لنطاق عملياتها الجارية وبما يجعلهم أكثر قدرة على اتخاذ قرار الاستثمار، من ثم يجب أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على معلومات مفيدة عن التدفق النقدي وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال.

**المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن إبداء رأي مراجع الحسابات والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي[2].**

أشرنا فيما سبق إلى أن لرأي مراجع الحسابات دور بارز في التأثير على اتخاذ القرارات المختلفة للمستفيدين من القوائم المالية، إذ أن التزام المراجع الخارجي بإبلاغ وتوصيل المعلومات بخصوص الوضعية المالية للمؤسسة إلى المساهمين ( الملاك ) من خلال احتياجهم لمعلومات دورية تمكنهم من تقويم أداء الشركة، و هذا كي يتسنى لهم اتخاذ قرارات فيما يتعلق باستثماراتهم وبمدى وفاء الإدارة بمسؤولية الوكالة عنهم.

كما لا تنحصر الحاجة إلى المعلومات على المساهمين ( الملاك ) فقط، إذ لا يمثل هؤلاء الفئة الوحيدة التي تعنيها هذه المعلومات، بل تمتد إلى الأطراف المرتقبة المهتمة بالمؤسسة (مساهمين جدد، البنوك من خلال الإقراض

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

... الخ )، و نشير أيضا إلى أن شخص المراجع الخارجي لا يقدم المعلومات المتعلقة بالمؤسسة إلى المستفيدين مباشرة، وإلا أعتبر في هذه الحالة خالف أحد مسؤولياته اتجاه عملائه من خلال إفشاء أسرارهم، بل تقتصر مهمة تقديم المعلومات على إدارة المؤسسة، إذ تقوم هذه الأخيرة بتقديم المعلومات الكافية والمتوفرة والتي هي موضع اهتمام المستفيدين منها، وسنحاول حصر بعض النتائج المترتبة عن تأثير رأي مراجع الحسابات على القرارات المختلفة والمرتبطة بالإفصاح:

**الفرع الأول: مساعدة مستخدمي القوائم المالية.**

يتضح ذلك من خلال مساعدتهم في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا[1].

و نخص بالذكر هنا مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشراء و بيع الأوراق المالية بما يتيحه المراجع لهم من معلومات بناء على المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، ومن ثم تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية (عن طريق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على الفرص الاستثمارية البديلة) [2].

**الفرع الثاني: دقة التنبؤ بالأرباح.**

إن زيادة دقة التنبؤ بالأرباح تساعد المحللين الماليين في دقة التنبؤ في تحليل الأوضاع المالية واتجاهات التشغيل والنسب المالية، والتي ترتبط أساسا بحجم الإفصاح المحاسبي عن البيانات الواردة في صلب القوائم المالية، وهو ما ينجر عنه زيادة في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح المستقبلية حال قيامهم بتقويم الأوراق المالية للمؤسسة، وهو الأمر الذي يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها[3].

**الفرع الثالث: بيانات ومعلومات مالية و محاسبية صادقة و في آجالها.**

إن البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تمت مراجعتها، تشكل مصدرا رئيسيا للمستثمرين عند اتخاذهم للقرارات المتعلقة بالاستثمار، كما أن وجود معلومات محاسبية ذات مصداقية كبيرة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات المناسبة و الرشيدة[4].

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع السابق.
[4] المرجع السابق.

كما أن أي تأخير في نشر هذه المعلومات والبيانات يقلل من فوائدها بالنسبة للمستفيدين منها، إذ يجب وضعها تحت تصرفهم في آجالها وكذا تسهيل وصولها إليهم، وذلك لأن سلامة الاستثمار تستند أساسا إلى وجود قدر كافي من المعلومات ذات الدلالة المالية من خلال حجم الموارد المالية المتوفرة والمتاحة، و أن قرار الاستثمار مرتبط بحجم هذه الموارد[1].

**الفرع الرابع: ترشيد النفقات.**

تعتبر التحفظات (الرأي بالتحفظ) التي يدرجها مراجع الحسابات في تقريره فيما يتعلق بترشيد النفقات وحسن التصرف فيها من بين النتائج التي تجعل من مسيري المؤسسات يتجنبوها في السنوات المالية القادمة، ونشير هنا إلى أن رأي مراجع الحسابات فيما يتعلق بترشيد النفقات، لا يمثل تدخل من طرفه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجانب الإداري للمؤسسة ( وإلا خالف أصول مهنته ) فيما يخص كل النفقات، بل المقصود منها إبداء رأيه في الحد أو تخفيض من بعض النفقات والأعباء التي لا يرى جدوى منها ولا تخدم مصلحة المؤسسة[2].

كما أن ترشيد النفقات يعود بالفائدة على المؤسسة من جانبين، الأولى الاحتفاظ بأموال في خزينتها بدلا من صرفها بما لا يعود بالمصلحة عليها، والفائدة الثانية إما تعظيم الربح في حالة تحقيقه من خلال خفض النفقات، أو تخفيض الخسارة في حال تحملها[3].

**الفرع الخامس: الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية.**

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن أداء المؤسسة و وضعها المالي لمستخدمي هذه القوائم، ولعل أهمها الميزانية ( أصول وخصوم ) و جدول حسابات النتائج، و اللتان تعتبران من أوائل القوائم التي اعتادت و تحرص المؤسسات على إصدارها في كثير من الدول، لكن نظرا للقصور الموجود في هاتين القائمتين من حيث عدم تبيان حركة الأموال ( التدفقات النقدية )، بل تقتصر على مبالغ ( أرصدة ) مجردة فقط[4].

من هنا ظهرت أهمية قائمة التدفقات النقدية واعتمدت كقائمة رئيسية ضمن القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، كما أن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية مرده إلى أن هذه القائمة توفر معلومات جديدة غير متوفرة في القوائم المالية الأخرى ومنها:

– التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع السابق.
[4] المرجع السابق.

- التنبؤ بالعسر المالي ( الضائقة المالية )[1].

**المطلب الثالث:أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للرقابة الداخلية:**

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي مؤسسة وأساس نجاحها،فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات المؤسسات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه المؤسسات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية[2].

ويوضح الفكر المهني بجلاء أن الإدارة يقع على عاتقها مسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملاءمة، والحفاظ على رقابة داخلية جيدة وإعداد القوائم المالية على نحو عادل، وأن ذلك كله ليس من مسؤولية مراقب الحسابات بينما يكون مراقب الحسابات مسؤولا عن تكوين وإبداء رأي حول القوائم المالية، فإن مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة وأن تدقيق القوائم المالية لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها.

وقد أكد معيار التدقيق الدولي (إقرارات الإدارة) المرقم (580) في الفقرة (2): (م.ع. م.ق، 2007: 201): "على مراقب الحسابات الحصول على إقرارات مناسبة من الإدارة ".

كما أكد المعيار على مسؤولية الإدارة في الفقرة (3) منه: على مراقب الحسابات أن يحصل على دليل باعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم القوائم المالية بشكل عادل ويتماشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية.

وأكدت الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية من المعيار (700) في الفقرة (9) منه على:

يجب أن يتضمن التقرير بيانا بأن إعداد القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة وتصريحا بأن مسؤولية مراقب الحسابات هي إبداء الرأي حول القوائم المالية (م.ع. م. ق، 2007: 226).

وأوضح المعيار مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية وحدد مسؤولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي فيها في الفقرة الافتتاحية (التمهيدية)وذلك في الفقرة (11)من العيار أعلاه[3].

---

[1] المرجع السابق.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009، ص15.

[3] عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مدققي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيي القوائم المالية، مذكرة دكتوراه، جامعة بغداد،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 20012، ص ص 15-16.بتصرف

وبالنسبة للمراجع الخارجي فإن الرقابة الداخلية تعتبر مهمة له فيقدر قوة الرقابة الموجودة وضعفها يستطيع أن يحدد مدى إمتداد فحصه وطريقته، فإذا كانت الرقابة الداخلية قوية وسليمة ومطبقة فإن عمل المراجع ينصرف إلى المسائل ذات الطبيعة الفنية في المراجعة أما إذا كان النظام ضعيفا ومفككا أو كان موجودا بدون تطبيق فإن أعباءه الروتينية في المراجعة تزداد[1].

إن فهم هيكل الرقابة الداخلية يعد أحد العوامل المؤثرة على مدى قبول الوحدة الإقتصادية كعميل لدى المراجع، كما يساعد ذلك على تحديد أتعاب عملية المراجعة.

ولأهمية دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وأثرها على عملية المراجعة فقد تناولت العديد من الدراسات أثر ذلك على جودة المراجعة،وتوصلت إلى أن وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية يعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة.

ومن تلك الدراسات دراسة"Carcello et al" والتي توصلت إلى أن الدراسة المستفيضة لهيكل الرقابة الداخلية تعتبر أحد خصائص جودة المراجعة المتعلقة بالعمل الميداني للمراجعة، كما توصل أحد الباحثين إلى أن هيكل الرقابة الداخلية للعميل يعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة .

وأوضح باحث آخر أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال يعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وذلك من خلال كفاءة أدارة المراجعة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية، ومساعدة المراجع على تحديد مدى وتوقيت إجراءات المراجعة، كما أكد عملاء المراجعة على أهمية فهم سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية من قبل المراجعين كأحد عناصر منع وقوع الأخطاء والغش التي تحقق جودة المراجعة[2].

[1] عبد الفتاح الصحن، **مباديء وأسس المراجعة علما وعملا**،مصر،مؤسسة شباب الجامعة،1993، ص119.

[2] عبد السلام سليمان قاسم الأهدل،العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير،دراسة منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة،تخصص محاسبة ومراجعة،2008، ص37.

## خلاصة الفصل

تعتبر مراجعة الحسابات أداة للرقابة بتفويض من قبل الملاك و المديرين و منه نستطيع القول عامة بأن المراجعة الخارجية هي أسلوب من أساليب الرقابة بهدف فحص أعمال الغير بحياديه، و ذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد و التعليمات و المبادئ السابق تحديدها و رفع تقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهمهم الأمر.

فحسب المفاهيم التي تم طرحها والأنواع المختلفة التي تم عرضها ، بالإضافة الى تخطيط عملية المراجعة مع طرح الخطوط العريضة و المتشابكة لبرمجة المهمة و القواعد الأساسية لسيرها، من خلال إدراج سلسلة منطقية متتابعة من الخطوات في إجمالها تمثل إدارة عملية المراجعة و تنظيم سجلاتها، ملفاتها و علاماتها ،وصولا الى تحليله لأدلة الإثبات وكتابة التقرير الذي يعبر فيه عن رأيه المحايد وتبليغه للأطراف المهتمة بالمؤسسة وترشيد قراراتهم نحو الصواب، كما تطرقنا أيضا لأهم النتائج المترتبة عن إبداء رأي مراجع الحسابات والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي وكذا مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية و التي تؤدي إلى نمو وزيادة موارد المؤسسة.

وفي الفصل التالي سنقوم بدراسة ميدانية للتأكد من صحة المعلومات التي تم طرحها في للإجابة على الإشكالية المطروحة.

## تمهيد

كان لظهور الثورة الصناعية وازدهارها وانتعاش التجارة أثر كبير على نمو المشروعات التجارية واتساع نشاطها، وأيضاً زيادة رؤوس الأموال في المشروعات التجارية، ما سبب ظهور الملكية الجماعية في صورة شركات فردية أو مساهمة ما جعل الضرورة لانفصال الملكية عن الإدارة، حيث أصبح من الضروري إسناد إدارة المشروع إلى مجموعة من الإداريين للقيام بوظائف المشروع المختلفة ويساعدهم مجموعة من العاملين ونتيجة لذلك كان من الصعب على أصحاب رأس المال متابعة هؤلاء الإداريين ومحاسبتهم عن الأخطاء التي يقعون فيها ما أوجب ايجاد وسيلة تسمح بإبلاغ كل الأطراف المهتمة بالمؤسسة عموما والمساهمين خصوصا بكل التصرفات المالية والإدارية داخل المشروع وكذا النشاطات التي تقوم بها.

ومن هنا أصبح الحصول على المعلومة وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة التي يتم طرحها باستمرار،ما أدى إلى ظهور الإفصاح المحاسبي كوسيلة لعرض للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين للقوائم المالية بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرته على سداد التزاماته، ويمثل الإفصاح أهمية بالغة نظرا لما يقدمه من معلومات تفيد جميع الأطراف المهتمة في اتخاذ القرارات الرشيدة تجاه المؤسسة ما جعلهم يبحثون قبل التوجه للتعامل أو الإستمرار مع أي مؤسسة للتوجه نحو مؤسسات تتميز بهيكل داخلي سليم لحوكمة الشركات.

وبالمقابل وكنتيجة أخرى لإنفصال الملكية عن الإدارة ظهرت مراجعة الحسابات بسبب تزايد الطلب على خدمات المراجعة نتيجة لكبر حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وأسواق المال الأمر الذي يتطلب مزيدا من الشفافية والوضوح على القوائم المالية وهذا لا يمكن توفيره إلا إذا تدخل طرف ثالث محايد لا علاقة له بالفاعلين في الشركة وإبداء رأيه في مصداقية القوائم المالية بعد مراجعتها. وبالرغم من أن الغرض الرئيسي لمهنة المراجعة هو إبداء الرأي حول سلامة وعدالة القوائم المالية لزيادة مصداقيتها إلا أنه يبقى أمام تحد كبير يتعلق بكيفية إرضاء الأطراف المستفيدة من خدماته.

- **المشكلة الرئيسية:**

ومن مجمل ما سبق فإن السؤال الأساسي الذي تحاول هذه لمذكرة الإجابة عليه،يمكن صياغته على النحو التالي:

**إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية ؟**

و لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مقدار أهمية الإفصاح المحاسبي؟

2. فيما تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي؟

3. ما هي أهم الطرق المتبعة في الإفصاح المحاسبي؟

4. هل هناك أسس ومبادئ تضبط الممارسات المهنية للمراجع الخارجي حتى يتوصل لإبداء رأي فني محايد مستقل وموضوعي حول مصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؟

5. هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية من طرف المؤسسة كافية لاحتياجات المستفيدين منها لإتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟

6. هل هناك علاقة بين مستوى أداء المراجع الخارجي لعملية التدقيق وإتباع المؤسسات للمبادئ المحاسبية وخصوصا الإفصاح؟

- **فرضيات الدراسة :**

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه وتحقيق أهدافها نفترض الآتي:

1. تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومات محاسبية دقيقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومساعدتهم في إتخاذ قرارهم تجاهها، ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.

2. يمكن القول أن مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية وتحديد أغراض التي تستخدم فيها.

3. تعتبر أهم الطرق المتبعة في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية، طريقة العرض في صلب القوائم المالية.

4. يمكن القول أنه من أسباب الحاجة إلى المراجعة في المؤسسة.

5. هناك مجموعة من الأسس والمبادئ التي تضبط الممارسات المهنية للمراجع الخارجي، ما يمكنه من ابداء رأي فني محايد حول مصداقية المعلومات المحاسبية.

6. نعم تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية من طرف المؤسسة كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

7. نعم، هناك علاقة بين مستوى أداء المراجع الخارجي لعملية التدقيق وإتباع المؤسسات للمبادئ المحاسبية وخصوصا الإفصاح.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- محاولة فهم والتعمق في الإفصاح المحاسبي وأهميته في خلق جو من الثقة في الوسط المحاسبي؛
- عدم التطرق من قبل لموضوع الإفصاح المحاسبي والمراجعة الخارجية من هذا الجانب من قبل، ما يجعلنا سباقين في طرحه؛
- دراستنا في مجال المحاسبة تحتم علينا البحث والتطرق لمواضيع محاسبية معاصره؛
- ميول الطالبة لميدان المراجعة والمحاسبة كونها مجال التخصص والرغبة والإطلاع أكثر على هذا الجانب .
- حداثة الموضوع وأهميته ،وكونه يدرس أحد أهم ركائز ومتطلبات الاقتصاد؛
- إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد في هذا التخصص.

✓ **أهداف الدراسة :**

- إبراز أهمية المراجعة الخارجية والدور الكبير الذي يقوم به مراجع الحسابات الخارجي، في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية؛
- التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية التي تخص الإفصاح المحاسبي والمراجعة الخارجية؛

✓ **وأهميتها:**

- تأتي أهمية البحث في كونه يبين مدى أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره الإيجابي على مستخدمي المعلومات المحاسبية،
- تبيين العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والمراجعة الخارجية؛
- لفت الإنتباه إلى وجوب الإهتمام بالإفصاح المحاسبي من طرف المنظمات الدولية المحاسبية لدوره الفعال في توفير بيئة أعمال تتسم بالمصداقية والشفافية ما يساهم في جودة المعلومة المحاسبية؛

- **الدراسات السابقه:**

1. دراسة (جورج توما بيداويد،2012) بعنوان: الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي بالنسبة إلى الأعمال التجارية العربية في أستراليا ونشاطاتها المختلفة، وبينت أن لهذا الموضوع له تأثير بدون شك على هذه الشريحة من الأعمال التجارية، كما أوصت الدراسة بضرورة وجود أنظمة رقابة وتدقيق داخلية للتأكد من صحة العمليات التجارية، وضرورة السعي إلى إجراء دراسات وبحوث تتعلق بمختلف النشاطات لهذه الوحدات، للإستفادة منها في إجراء تحاليل ومقارنات ومن ثم مراقبة الفعاليات واتجاهاتها.

2. دراسة (ماجد إسماعيل أبو حمام ،2009) بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الإفصاح والشفافية ،وأوصت بالعمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم و العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.

3. دراسة (عبد الكريم محمد سلمان النجار،2012) بعنوان: مدى دور مدققي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

يسعى البحث إلى إضافة إسهام فكري يتعلق بالإفصاح المحاسبي كوظيفة أساسية في المحاسبة وركز أيضا على مهنة مراجعة الحسابات وأشار إلى مسؤولية الشركة في توفير خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها وعرضها ومدى دور مدقق الحسابات من التحقق من توافرها، وأوصى بضرورة زيادة الإفصاح وطمأنة مستخدمي القوائم المالية من قبل إدارة المؤسسة بتنظيم قوائمها المالية المنفصلة للإفصاح عن بعض الأمور المهمة مثل مبالغ القيمة العادلة السوقية.

- **حدود الدراسة:**

**حدود نظرية:** اقتصرت الدراسة على تحديد الإطار النظري للإفصاح المحاسبي والمراجعة الخارجية وقد تم التركيز على أهمية الإفصاح المحاسبي وطرقه وكذا طرق المراجعة الخارجية.

**حدود مكانية:** كانت الدراسة الميدانية عبارة عن استبانة موجهة لعينة الدراسة المكونة من محافظي حسابات، خبراء محاسبين، أساتذة جامعيين، محاسبين ومستخدمي القوائم المالية في ولاية الوادي.

- **المنهج والأدوات المستخدمة:**

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصول النظرية حيث سيتم عرض الإطار النظري لكل من الإفصاح المحاسبي والمراجعة الخارجية، مع ربط العلاقة بينهما.

أما فيما يتعلق بالجانب العملي فقد تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال الاستبيان، الذي تم توجيهه لمجموعة من محافظي الحسابات للإستفادة من خبرتهم في الموضوع وكذا أساتذة ودكاترة جامعيين لإلمامهم بهته المواضيع المعاصره ومعرفتهم الكافية بموضوع الدراسة.

وفي الأخير تم اختبار نتائج الاستبيان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

- **صعوبات البحث:**

واجهنا في هذه الدراسة العديد من الصعوبات نذكر منها:

1. شح المصادر الجديدة عن الموضوع؛
2. عدم تجاوب البعض في الإجابة عن الاستبيان وفي بعض الأحيان الإجابة بغير جدية؛
3. قلة المصادر التي تطرقت لهذا الموضوع.

- **هيكل الدراسة:**

بغية الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، على النحو التالي:

**الفصل الأول:** تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول ماهية الإفصاح المحاسبي، الثاني عموميات حول الإفصاح المحاسبي والثالث أسباب زيادة متطلبات اللإفصاح المحاسبي ومعوقاته وشروطه.

**الفصل الثاني:** تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول الإطار النظري للمراجعة، الثاني الجانب العملي للمراجعة والثالث أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية.

**الفصل الثالث:** ارتأينا فيه عرض استبيان يقم إلى مراجعي الحسابات والمحاسبين، خبراء محاسبين، وكذا أساتذة جامعيين وتم تحليل نتائج هذا الإستبيان بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي spss. وشملت الدراسة بدورها ثلاث مباحث: الأول منهجية الدراسة الميدانية، الثاني التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة والثالث تحليل نتائج الإستبيان واختبار فرضيات الدراسة.

الجـــمهورية الجزائريـة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العـالي والبحث العلمي
جـــامعة حمـه لخضـر – الـــوادي
كليـــة العلـــوم الاقتصـادية والتـجارية وعلـــوم التسييـر

قســم عـــلوم التسييـــر
تخصص تدقيـــق محاســبي

# استمـــارة استبيـــــان

السادة المحترمين،

بعد التحية، التقدير والإحترام

يشكل هذا الاستبيان جزءاً من دراسة تقوم بها الطالبة للحصول على درجة ماستر في تخصص التدقيق المحاسبي من جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تحت عنوان:

**" أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية"**

والذي سنوضح فيه مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية ونظراً لما تتمتعون به من خبرة في الموضوع فإن الطالبة تطمح إلى الوقوف على رأيكم الموضوعي في تقييم الفقرات الواردة في هذا الاستبيان.

ويسر الطالبة أن تقدر لكم سلفاً تعاونكم معها ،وتأمل منكم توخي الدقة والموضوعية في الإجابة عن أسئلة الاستبيان علماً بأن ما سوف تقدمونه من معلومات لن يستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

**"نشكركم على حسن تعاونكم مع فائق الاحترام والتقدير"**

**تحت إشراف الأستاذ**
**بالقاسم بن خليفه**

**الطـالبـة:**
**عبير يسرى بوسحابه**

**الجزء الأول** : البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الخانة المناسبة لإجابتك

**1-المؤهل العلمي** : ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐

مؤهل آخر أذكره .....

**2-التخصص** : محاسبة ومراجعة ☐ مالية ☐

اقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐

أخرى ☐

**3-طبيعة العمل**: خبير محاسب ☐ محافظ حسابات ☐

محاسبين ☐ أساتذة جامعيين ☐

**4-الخبرة**: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

**الجزء الثاني: معلومات تتعلق بالدراسة**

**المحور الأول:** أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية.

| درجة الموافقـــــة / العبارة | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|
| **حسب رأيك: ما أهمية الإفصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات؟** | | | |
| بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية للمساهمين. | | | |
| تقديم المعلومات ذات الأثر المالي لمصلحة الضرائب. | | | |
| خدمة المستخدمين أصحاب القدرة المحدودة أو السلطة الضيقة في المؤسسه للحصول على معلومات مفيدة. | | | |
| تبيين مدى نجاح الإدارة في تسيير موارد المؤسسة للمساهمين. | | | |
| توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية. | | | |
| توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة . | | | |
| تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات. | | | |
| يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار ،بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة. | | | |
| يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير مالية لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي. | | | |
| يؤدي الإفصاح إذا ما تم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل فيه بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها . | | | |
| يؤدي الإفصاح إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا) . | | | |
| إعلام الأفراد والجماعات والذين تؤثر نشاطات وعمليات الكيان على حياتهم ومستوى معيشتهم وذلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات الكيان إذا رغبوا في ذلك بعد استعراض الإفصاح بالقوائم المالية. | | | |
| يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية. | | | |
| يعمل الإفصاح على تخفيض عدم التماثل في المعلومات الذي يستغله الاطراف داخل المنشأة لمكاسب شخصية. | | | |
| يساعد المنشأة في إظهار مساهمتها في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية. | | | |
| يساعد في تحقيق سوق مالي كفء. | | | |

**المحور الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي.**

| العبارة / درجة الموافقة | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|
| **حسب رأيك: ما هي المقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي؟** | | | |
| المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات وهم المساهمين،والمستثمرين ،والمقرضين ،والدائنين ،وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها . | | | |
| تحديد غرض استخدام المعلومات المحاسبية لمعرفة نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها . | | | |
| تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتتمثل في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي)، إضافة إلى الملاحظات المرفقة. | | | |
| إتباع طرق وأساليب تعتمد على الدقة والوضوح وعرضها بشكل يسهل فهمه لكل الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها. | | | |
| تحديد فترات مناسبة يتم الإفصاح خلالها وتكون أكثر تقاربا فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومة الفصلية. | | | |

**المحور الثالث : العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي.**

| العبارة / درجة الموافقة | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|
| **حسب رأيك : ما هي أهم العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟** | | | |
| البيئة والمحيط السياسي ،الإقتصادي والاجتماعي المحيط بالمؤسسة. | | | |
| مصداقية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة المصدرة لها. | | | |
| عوامل خاصة بالمؤسسة كالحجم ودرجة هيمنة المساهمين والقوانين الداخلية ...الخ. | | | |
| تأثير تكلفة الإفصاح على المشروع اذ انها تعتبر تكلفة غير ملموسة للمشاريع الكبيرة والعكس للمشاريع الصغيرة. | | | |
| عدد المساهمين . | | | |
| تسجيل المؤسسة في سوق الاوراق المالية . | | | |
| مدى خبرة ومصداقية المراجع الخارجي. | | | |
| رغبة إدارة المشروع بالإفصاح عن المعلومات. | | | |

**المحور الرابع :مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية.**

| درجة الموافقـــــة / العبارة | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|
| **حسب رأيك : ما هي مبررات التزام مراجع الحسابات بالرأي المحايد في القوائم المالية والتي تؤدي الى نمو الموارد للمؤسسة؟** | | | |
| تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات تمكن المستفيدون الخارجيين الرئيسيون على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كاف. | | | |
| تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية تساعد المستفيدون الخارجيين على مقارنة أداء المؤسسة بغيرها من المؤسسات. | | | |
| تقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة. | | | |

**المحور الخامس : أهم النتائج المترتبة عن رأي مراجع الحسابات.**

| درجة الموافقـــــة / العبارة | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|
| **حسب رأيك : ما هي أهم النتائج المترتبة عن إبداء رأي مراجع الحسابات والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي؟** | | | |
| مساعدة مستخدمي القوائم المالية من خلال مساعدتهم في دراسة القوائم المالية و فهمها و تحليلها بصورة أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر رشدا. | | | |
| دقة التنبؤ بالأرباح تساعد المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية، ما ينتج عنه زيادة في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح مما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها. | | | |
| بيانات ومعلومات مالية و محاسبية صادقة و في آجالها ما ينتج عنه استفادة كامله ومتكافئة لمستخدمي المعلومات . | | | |
| تعتبر التحفظات (الرأي بالتحفظ) التي يدرجها مراجع الحسابات في تقريره فيما يتعلق بترشيد النفقات وحسن التصرف فيها من بين النتائج التي تجعل من مسيري المؤسسات يتجنبوها في السنوات المالية القادمة. | | | |
| الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية مما يعطي صورة عن التدفقات النقدية المستقبلية والتنبؤ بالعسر المالي . | | | |

**الملحق رقم (02) :** نتائج إحصائية لأفراد عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS:

**Statistics**

| | | المؤهل | التخصص | طبيعة | الخبرة |
|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 2.1333 | 2.0667 | 2.4667 | 1.8333 |

**المؤهل**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ليسانس | 10 | 33.3 | 33.3 | 33.3 |
| | ماجستير | 10 | 33.3 | 33.3 | 66.7 |
| | دكتوراه | 6 | 20.0 | 20.0 | 86.7 |
| | اخرى | 4 | 13.3 | 13.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**التخصص**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ومراجعة محاسبة | 8 | 26.7 | 26.7 | 26.7 |
| | مالية | 16 | 53.3 | 53.3 | 80.0 |
| | اقتصاد | 2 | 6.7 | 6.7 | 86.7 |
| | أعمال ادارة | 4 | 13.3 | 13.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**طبيعة العمل**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محاسب خبير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | حسابات محافظ محاسبين | 17 | 56.7 | 56.7 | 60.0 |
| | | 9 | 30.0 | 30.0 | 90.0 |
| | جامعيين أساتذة | 3 | 10.0 | 10.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**الخبرة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | سنوات 5 من أقل | 15 | 50.0 | 50.0 | 50.0 |
| | سنوات 10 إلى 5 من | 9 | 30.0 | 30.0 | 80.0 |
| | سنة 15 إالى 10 من | 2 | 6.7 | 6.7 | 86.7 |
| | سنة 15 من أكثر | 4 | 13.3 | 13.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**Statistics**

| | | م1 | م2 | م3 | م4 | م5 | م6 | م7 | م8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 2.6667 | 2.7000 | 2.8000 | 2.7000 | 2.6667 | 2.6667 | 2.8333 | 2.5667 |
| Std. Deviation | | .60648 | .59596 | .40684 | .59596 | .66089 | .66089 | .53067 | 0.6026 |

| | | م9 | م10 | م11 | م12 | م13 | م14 | م15 | م16 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 2.8000 | 2.9000 | 2.8667 | 2.7333 | 2.7000 | 2.7000 | 2.8333 | 2.4667 |
| Std. Deviation | | .40684 | .30513 | .34575 | .58329 | .53498 | .53498 | .37905 | .73030 |

**م1**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 6 | 20.0 | 20.0 | 26.7 |
| | موافق | 22 | 73.3 | 73.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م2**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 5 | 16.7 | 16.7 | 23.3 |
| | موافق | 23 | 76.7 | 76.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م3**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 6 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 80.0 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م4**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 5 | 16.7 | 16.7 | 23.3 |
| | موافق | 23 | 76.7 | 76.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م5**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 23.3 |
| | موافق | 23 | 76.7 | 76.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م6**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 23.3 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | موافق | 23 | 76.7 | 76.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م7**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 1 | 3.3 | 3.3 | 10.0 |
| | موافق | 27 | 90.0 | 90.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م8**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 9 | 30.0 | 30.0 | 36.7 |
| | موافق | 19 | 63.3 | 63.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م9**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 6 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 80.0 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م10**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| | موافق | 27 | 90.0 | 90.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م11**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م12**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 80.0 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م13**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 7 | 23.3 | 23.3 | 26.7 |
| | موافق | 22 | 73.3 | 73.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م14**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 7 | 23.3 | 23.3 | 26.7 |
| | موافق | 22 | 73.3 | 73.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م15**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 5 | 16.7 | 16.7 | 16.7 |
| | موافق | 25 | 83.3 | 83.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م16**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| | محايد | 8 | 26.7 | 26.7 | 40.0 |
| | موافق | 18 | 60.0 | 60.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**Statistics**

| | | م1 | م2 | م3 | م4 | م5 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 2.8333 | 2.8000 | 2.8333 | 2.8333 | 2.8667 |
| Std. Deviation | | .37905 | .40684 | .37905 | .46113 | .43417 |

**م1**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 5 | 16.7 | 16.7 | 16.7 |
| | موافق | 25 | 83.3 | 83.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م2**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 6 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 80.0 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م3**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 5 | 16.7 | 16.7 | 16.7 |
| | موافق | 25 | 83.3 | 83.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م4**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م5**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 10.0 |
| | موافق | 27 | 90.0 | 90.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**Statistics**

| | | م1 | م2 | م3 | م4 | م5 | م6 | م7 | م8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 2.8667 | 2.8667 | 2.8667 | 2.7000 | 2.7667 | 2.7333 | 2.8667 | 2.8333 |
| Std. Deviation | | .34575 | .43417 | .34575 | .46609 | .56832 | .58329 | .34575 | .46113 |

**م1**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م2**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 10.0 |
| | موافق | 27 | 90.0 | 90.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م3**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م4**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 9 | 30.0 | 30.0 | 30.0 |
| | موافق | 21 | 70.0 | 70.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م5**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 16.7 |
| | موافق | 25 | 83.3 | 83.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م6**

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 80.0 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م7**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م8**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق غير | 1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 3 | 10.0 | 10.0 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**Statistics**

| | | م1 | م2 | م3 |
|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 1 | 1 | 1 |
| Mean | | 2.6667 | 2.8667 | 2.8000 |
| Std. Deviation | | .47946 | .34575 | .40684 |

**م1**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 10 | 32.3 | 33.3 | 33.3 |
| | موافق | 20 | 64.5 | 66.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 96.8 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | 3.2 | | |
| Total | | 31 | 100.0 | | |

**م2**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 4 | 12.9 | 13.3 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 83.9 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 96.8 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | 3.2 | | |
| Total | | 31 | 100.0 | | |

**م3**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 6 | 19.4 | 20.0 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 77.4 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 96.8 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | 3.2 | | |
| Total | | 31 | 100.0 | | |

**Statistics**

| | | م1 | م2 | م3 | م4 | م5 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3.0000 | 2.8000 | 3.0000 | 2.9333 | 2.8667 |
| Std. Deviation | | .00000 | .40684 | .00000 | .25371 | .34575 |

**م1**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 30 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

**م2**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 6 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| | موافق | 24 | 80.0 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م3**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | موافق | 30 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

**م4**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 2 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | موافق | 28 | 93.3 | 93.3 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

**م5**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 4 | 13.3 | 13.3 | 13.3 |
| | موافق | 26 | 86.7 | 86.7 | 100.0 |
| | Total | 30 | 100.0 | 100.0 | |

# الإهداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض والوجه المنير إلى أعز ما أملك في الدنيا

**-أمي-**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من علمي أن العلم جهاد والصبر كفاح إلى -**والدي**- الذي أهداني كل ما يملك أطال الله في عمره.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي "**الدكتوره ياسمين،العزيز عبد الحكيم،الشطورة صفاء،المشاغبة وفاء**" ، أدام الله جمعتنا وأدامكم سندا لي يارب....

إلى عائلتي الصغيره والكبيره وأخص بالذكر بنات العائلة حبيباتي :

**نعيمة،سناء،زهراء،صبرينة،عفاف،كريمة،سهام...**

...إلى أختي التي لم تنجبها أمـــي.. إلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء والعطاء

حبيبتي **هناء**

**إلى كـــــــل رفيقات الدراسة .**

إلى كل من **ساعدني** في إتمام هذا البحث وتعب معي .

إلى كل من عرف عبير وأحبها إلى كل من ذكرهم القلب ونساهم القلم

.

عبير يسرى

# شكر وتقدير

نتوجه بالشكر **لله** عز وجل على تيسيره وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع عملاً بقوله تعالى:

"لأن شكرتم لأزيدنكم"

انطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى أستاذي ومشرفي "**بن خليفة بالقاسم**" على مساعدته لي دون أن يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة وتشجعيه لي وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراساً متلألئا في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وإغنائهم بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل من الأستاذ **مُحَمَّد الساسي بالنور** لتوجيهاته لي

و الأخت **لينده صولي** على وقوفها بجانبي وساعدتي دائما.

و دون أن أنسى السيد حسن باهي على كل مساعداته التي قدمها لي من أجل إنجاز وإتمام هذا العمل وأخيراً...

أتقدم بتشكراتي إلى كافة طلبة دفعة ماستر تدقيق محاسبي دفعة 2015 وكل حاملي راية العمل.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

عبير يسرى

عبیر یسری

**فهرس المحتويات**


| المحتـوى | الصفحة |
|---|---|
| **شكر** | |
| **إهداء** | |
| **الملخص** | |
| **فهرس المحتويات** | **I**. |
| **فهرس الجداول** | II. |
| **فهرس الأشكال** | III. |
| **قائمة الملاحق** | IV. |
| **قائمة الرموز والإختصارات** | V. |
| **مقدمة عامة** | **أ–هـ** |
| ***الفصل الأول:* الإفصاح المحاسبي** | 01 |
| تمهيد | **02** |
| **المبحث الأول: ماهية الإفصاح** | **03** |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإفصاح المحاسبي | **03** |
| الفرع الأول: نشأة الإفصاح المحاسبي | **03** |
| الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي | **04** |
| المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي | **07** |
| الفرع الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي | **07** |
| الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي | **09** |
| **المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي** | **10** |
| **المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي** | **13** |
| **المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي** | **13** |
| الفرع الأول:المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية | **13** |
| الفرع الثاني: تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية | **14** |
| الفرع الثالث:تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها | **14** |
| الفرع الرابع :تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية | **14** |
| الفرع الخامس: توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية | **15** |
| **المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي** | **15** |
| الفرع الأول:العوامل البيئة | **15** |
| الفرع الثاني: عوامل تتعلق بالمعلومات | **16** |
| الفرع الثالث:عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية | **16** |
| الفرع الرابع :المراجع الخارجي | **16** |
| **المطلب الثالث: طرق و أساليب الإفصاح المحاسبي** | **16** |
| الفرع الأول:في صلب القوائم المالية | **17** |
| الفرع الثاني: استخدام المصطلحات والعرض المفصل | **17** |
| الفرع الثالث:استخدام الملاحظات والهوامش | **17** |
| الفرع الرابع :استخدام الجداول والملاحق الإضافية | **17** |
| الفرع الخامس: تقرير رئيس الإدارة | **18** |

| | |
|---|---|
| الفرع السادس: تقرير المراجع الخارجي | 18 |
| **المبحث الثالث: أسباب زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي، معوقاته وشروطه** | 19 |
| المطلب الأول: أسباب زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي | 19 |
| المطلب الثاني: معوقات الإفصاح المحاسبي | 20 |
| المطلب الثالث: شروط الإفصاح المحاسبي | 21 |
| خلاصة الفصل | 22 |
| ***الفصل الثاني:*** **أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية** | 23 |
| تمهيد | 24 |
| المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة | 25 |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة | 25 |
| الفرع الأول: نشأة المراجعة | 25 |
| الفرع الثاني: مفهوم المراجعة | 26 |
| المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة | 28 |
| الفرع الأول: أهمية المراجعة | 28 |
| الفرع الثاني: أهداف المراجعة | 30 |
| المطلب الثالث: مبادئ وفروض المراجعة | 32 |
| الفرع الأول: مبادئ المراجعة | 32 |
| الفرع الثاني: فروض المراجعة | 34 |
| المطلب الرابع: معايير المراجعة وأنواعها | 36 |
| الفرع الأول: معايير المراجعة | 36 |
| الفرع الثاني: أنواع المراجعة | 38 |
| **المبحث الثاني: الجانب العلمي لمراجعة الحسابات** | 42 |
| المطلب الأول: قبول المهمة والتخطيط للمراجعة | 42 |
| الفرع الأول: الخطوات التمهيدية | 42 |
| الفرع الثاني: مخطط التدقيق | 43 |
| الفرع الثالث:الإشراف على مهمة التدقيق | 43 |
| الفرع الرابع:أوراق العمل | 44 |
| المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية | 45 |
| الفرع الأول:مفهوم تقييم نظام الرقابة الداخلية | 45 |
| الفرع الثاني: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية | 45 |
| المطلب الثالث: أدلة وقرائن الإثبات | 46 |
| الفرع الأول:مفهوم أدلة وقرائن الإثبات | 46 |
| الفرع الثاني: طرق طبيعة دليل الإثبات | 47 |
| المطلب الرابع: تدقيق الحسابات | 48 |
| المطلب الخامس: إعداد تقرير المراجعة | 48 |
| الفرع الأول:مفهوم تقرير المراجعة | 48 |
| الفرع الثاني :العناصر الأساسية في تقرير المراجعة | 49 |
| الفرع الثالث:أنواع تقرير المراجع | 49 |
| **المبحث الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية** | 51 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول:المعلومات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي | 51 |
| الفرع الأول:تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات | **51** |
| الفرع الثاني: تقديم معلومات عن الموارد الإقتصادية | **51** |
| الفرع الثالث:تقديم معلومات عن حجم التدفقات النقدية المتاحة | **52** |
| المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن إبداء رأي مراجع الحسابات والمتعلقة بالإفصاح | **52** |
| الفرع الأول: مساعدة مستخدمي القوائم المالية | **53** |
| الفرع الثاني: دقة التنبؤ بالأرباح | **53** |
| الفرع الثالث: بيانات ومعلومات مالية ومحاسبية صادقة وفي آجالها | **53** |
| الفرع الرابع: ترشيد النفقات | **54** |
| الفرع الخامس: الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية | **54** |
| المطلب الثالث : أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للرقابة الداخلية. | **55** |
| خلاصة الفصل | **57** |
| **الفصل الثالث:الدراسة الميدانية** | **58** |
| تمهيد | **59** |
| **المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية** | **60** |
| المطلب الأول: متغيرات ومجتمع الدراسة | **60** |
| الفرع الأول: متغيرات الدراسة | **60** |
| الفرع الثاني: مجتمع الدراسة | **60** |
| المطلب الثاني:أداة الدراسة | **60** |
| الفرع الأول:تصميم أداة الدراسة | **60** |
| الفرع الثاني:عرض أداة الدراسة | **63** |
| المطلب الثالث: اختبار سلامة الاستبيان | **64** |
| **المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة** | **64** |
| المطلب الأول:تحليل خاصية المؤهل العلمي | **64** |
| المطلب الثاني: تحليل خاصية التخصص العلمي | **65** |
| المطلب الثالث:تحليل خاصية حسب طبيعة العمل | **66** |
| المطلب الرابع: تحليل خاصية حسب سنواة الخبرة | **67** |
| **المبحث الثالث:تحليل نتائج الإستبيان واختبار فرضيات الدراسة** | **68** |
| المطلب الأول: إجراءات معالجة الاستبيان | **68** |
| المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفرضيات | **69** |
| الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان واختبار الفرضية الأولى | **69** |
| الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان واختبار الفرضية الثانية | **73** |
| الفرع الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان واختبار الفرضية الثالثة | **75** |
| الفرع الرابع: تحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان واختبار الفرضية الرابعة | **77** |
| الفرع الخامس: تحليل نتائج المحور الخامس من الاستبيان واختبار الفرضية الخامسة | **78** |
| الفرع السادس: تحليل النتائج الإحصائية لجميع المحاور | **80** |
| خلاصة الفصل | **81** |
| الخاتمة | **83** |
| قائمة المراجع | **88** |

## فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | التطور التاريخي للمراجعة | 26 |
| 1-3 | مقياس ليكارت الثلاثي | 63 |
| 2-3 | الإحصائية الخاصة بإستمارة الإستبيان | 64 |
| 3-3 | توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي | 64 |
| 4-3 | توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي | 65 |
| 5-3 | توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل | 66 |
| 6-3 | توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة | 67 |
| 7-3 | أطوال الفترات حسب مقياس ليكارت الثلاثي | 69 |
| 8-3 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور أهمية الافصاح المحاسبي لمستخدمي البيانات المالية | 69 |
| 9-3 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور مقومات الأساسية للوصول إلى درجة جيدة من الإفصاح المحاسبي . | 73 |
| 10-3 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي. | 75 |
| 11-3 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور دوافع استخدام المحاسبة الابداعية على عناصر القوائم المالية | 77 |
| 12-3 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور أهم النتائج المترتبة عن رأي مراجع الحسابات. | 78 |
| 13-3 | تلخيصا للنتائج الإحصائية لجميع المحاور | 80 |


## فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | أنواع الإفصاح المحاسبي | 12 |
| 2-1 | علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلة والخارجة | 13 |
| 1-2 | ملخص لتعريف المراجعة | 28 |
| 2-2 | معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها | 37 |
| 1-3 | تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي | 65 |
| 2-3 | تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية التخصص العلمي | 66 |
| 3-3 | تمثيل عينة الدراسة حسب خاصية طبيعة العمل | 67 |
| 4-3 | تمثيل عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة | 68 |

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | | **93** |
| 02 | | **99** |


**قائمة الرموز و الإختصارات**

| الرمز | الاسم بالعربية والأجنبية |
|---|---|
| AICP | جمعيـة المنتجين التجاريـــــن المستقلين<br>Association of Independent Commercial Producers |
| AAA | جمعيـة المحاسـبين الأمريكييـــن<br>American Accounting Association |
| SEC | هيئة الأوراق المالـــية<br>Securities and Exchange Commission |
| GAAP | المبادئ المحاسبية المتعارف عليها<br>Generally Accepted Accounting Principals |

# الفصل الأول:

# الإفصاح المحاسبـــي

# الفصل الثانـي:

## *أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية*

# الفصل الثالث:

## *دراسة ميدانية*

# الخـاتمة العـــــامة

# فهرس المحتويات

# المقـــدمة العـــامة

# الملاحق

# فهـــــرس المحتويـــــــات

# المـــــــــراجع

# الملحق رقم 02 : نتائج إحصائية لأفراد عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

**التخصص: تدقيق محاسبي**

# أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية

## دراسة ميدانية

تحت إشراف الأستاذ:

**بالقاسم بن خليفة**

إعداد الطالبة:

**عبير يسرى بوسحابه**

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| عبد الحليم الأسود | أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | رئيسا |
| بالقاسم بن خليفة | أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مشرفا ومقررا |
| لطيفة بكوش | أستاذة مساعدة أ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2015/2014